العنف ضد المرأة في المجتمع البحريني
دراسة حالة لعينة من النساء المعنفات في مراكزالرعاية

موزة عيسى الدوي

ملخص

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على مظاهر العنف المُمارس ضد المرأة في المجتمع البحريني، وكذلك الكشف عن العوامل المسؤولة عن إنتشار هذه الظاهرة، وآليات مواجهتها على كافة المستويات. تنتمي الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية، ومن ثم، فإن المنهج الوصفي التحليلي يعتبر منهجاً مناسباً لتحقيق أهداف الدراسة، وذلك من خلال التحليلات الكيفية لبيانات المقابلات المتعمقة ودراسات الحالات التي جمعتها الباحثة من الميدان.

وتم إجراء الدراسة الميدانية في ثلاث مؤسسات ومراكز لرعاية حالات النساء المُمارس عليهن العنف في المملكة، وهذه المؤسسات هي: مركز بتلكو لرعاية حالات العنف الأسري، ودار الأمان، ومركز عائشة يتيم للإرشاد الأسري، وقد تم إختيار هذه المؤسسات الثلاثة بطريقة عمدية، وذلك بوصفها من أهم المؤسسات المتخصصة في مجال رعاية النساء المعنفات. وتم اختيار عينةالدراسة من خلال المسح الشامل، حيث أجريت الدراسة الميدانية على جميع الحالات الموجودة بالمراكز والمؤسسات أثناء إجراء الدراسة الميدانية، وقد بلغ إجمالي الحالات (9) حالات في مركز بتلكو لرعاية حالات العنف الأسري، و(6) حالات من دار الأمان، و (8) حالات من مركز عائشة يتيم للإرشاد الأسري.وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج منها:

-ثمة إتفاق بين حالات الدراسة على أنهن تعرضن لأشكال وأنواع مختلفة من العنف من قبل أزواجهن، تلك الأشكال من العنف قد اتخذت مظاهر عدة، تراوحت بين العنف المادي، والعنف الجسدي، والعنف المعنوي والنفسي، والعنف الجسدي، هذا إضافة إلى العنف الممتد إلى أهل الزوجة، والذي يتخذ مظاهر متعددة أيضاً تتراوح بين السب والقذف وتوجيه الإهانات المعنوية واللفظية.

Violence against Women in Bahraini Society: A Case Study of a Sample of Abused Women in Care Centers

Mooza Is a El doy

Abstract

The main objective of the study is to identify the manifestations of violence against women in the Bahraini society, as well as discovering the factors responsible for the spread of this phenomenon, and mechanisms to face it at all levels. The study belongs to the descriptive analytical studies. Therefore, the descriptive and analytical approach is the appropriate approach to achieve the objectives of the study, through qualitative analyses of data of the in-depth interviews and case studies compiled by the researcher from the field.

The field study has been conducted in three institutions and care centers for abused women in the Kingdom. These institutions are: Batelco Center for Domestic Violence Care, and Dar Alaman, Aisha Yateem for family counseling center, these institutions were selected in a deliberate manner because they are the most important specializing care institutions for abused women.

There is a commonality among the cases of study that they have been subjected to different forms and types of violence by their husbands. These forms of violence have taken a number of aspects, ranging from physical violence, moral and psychological violence. Besides the violence that could be extended to the wife's families, which also take various aspects, ranging from defamation and the moral and verbal insults.

مقدمة:

مع مطلع القرن الواحد والعشرين، ومع كل ما حققه الإنسان من التقدم الهائل في كافة الأصعدة والمجالات الحياتية، ومع ما يعيشه الإنسان اليوم في عصر الحداثة والعولمة، ولكن لم يستطع هذا التقدم أن يهدي إلى البشرية جمعاء السلام والرفق والمحبة والألفة؛ إذ تبقى هناك الكثير من مظاهر الهمجية والجاهلية الحاكمة في العصور الغابرة عالقة ومترسخة في النفس البشرية، وكأنها تأبى أن تنفض ذلك عنها، رغم تغير الرداء الذي ترتديه.

وتعتبر ظاهرة العنف بصورة عامة هي من هذا النوع الذي يحمل هذا الطابع، إذ إنها تهدد المنجزات التي حققها الإنسان خلال السنوات الماضية، والأسوأ من ذلك كله عندما يتعدى ويمتد هذا العنف إلى الفئات الضعيفة في المجتمع كالمرأة مثلا.

وتؤكد البيانات الاحصائية الحديثة على مدى إنتشار ظاهرة العنف ضد المرأة بنسب متباينة في كثير من مجتمعات العالم سواء النامية أم المتقدمة، منها مثلاً: 52% من النساء الفلسطينيات تعرضن للضرب على الأقل مرة واحدة. وأن 47% من النساء يتعرضن للضرب في الأردن بصورة دائمة. وأن 30% من النساء الأمريكيات يتعرضن للعنف الجسدي من قبل أزواجهن. وأن 95% من ضحايا العنف في فرنسا من النساء. و8% نساء من عشر ضحايا العنف في الهند. وكذلك 60% من سكان الضفة الغربية وغزة دون 19 عاماً يتعرضون للتهديد الجسدي واللفظي والمطاردة والتوقيف والإعتقال.

تشير البيانات السابقة إلى أن العنف المُمارس على النساء لا يختص فئة معينة أو ثقافة خاصة أو جنس محدد، وإنما يشمل كافة الثقافات والدول المتقدمة منها، أو ما تسمى بالدول النامية أو دول العالم الثالث[1].

أولاً: موضوع الدراسة:

يعتبر العنف الأسري أكثر الأنواع شيوعاً، حيث يشمل الضرب والعقاب الجسدي والتعنيف من قبل الأبأوالأمأو الزوجأو الأخ الأكبرفي المجتمعات العربيةوالإسلامية، التي هي أكثر أبوية وذكورية من غيرها من المجتمعات الأخرى، وتعتبر المرأةأدنيدرجة من الرجل، ولذلك لا يكون الدفاع عن حقوقها بالمستوى المطلوب، وخاصة في قضيةالعنف الممارس ضدها، حيث يكتفي المرء بالحديث عن العنف وآثاره على المرأة والعائلة،ويغلف بطابع أخلاقي بإدعاءأن الإسلام بجانب المرأة وحقوقها أكثر منأي دين آخر.ويدعو الآباء والأزواج والمربين الاقتداء بالقرآن والسنة حتى تحصل المرأة علىحقوقها كاملة.

ولا شك في أنالعنف ضد المرأةهو فعل عنف موجه ضد المرأة بالذات مدفوع بعصبية جنسية، ويؤدي إلى المعاناة، سواء من الناحية الجسدية كالعنف الجسدي والاعتداء الجنسيوالاغتصاب، أو من الناحية المعنوية كالعنف اللفظي والاجتماعي والنفسي والسياسي،بما في ذلك التهديد بهأو استعمالأساليب غير مباشرة كالنبذ والتحقير والحرمان منالحقوق المدنية والحرية والمساواة في الحياة العامةأو الخاصة.

وبالرغم منأن الخطاب العربي كان قد اتخذ مساراً جديداً منذ النصفالثاني من القرن الماضي، حيث كانت هناك مطالبةباعتبار المرأةإنساناً لها حقوق مدنية وسياسية، وبمساواتها مع الرجل، مثلما حاول تحديدأشكال العنف الموجه ضدها وشدد على العنفالجسدي، كجرائم الشرف والضرب والختان... وغيرها من الأشكال الأخرى، كماتأسست منظمات نسائية هدفهاالدفاع عن حقوق المرأة والمطالبة بتعليمهاوإدخالها مجال العمل بالتعاون مع منظماتدولية ومحلية، غيرأن ذلك بقي عموماً على مستوىالأقوال وليسالأفعال. فهناك معوقاتأساسيةما زالت تقف حجر عثرةأمام تطبيقها، وما زالت هناك حاجة ماسةإلى بحثواستقصاء حالات الاضطهاد والعنف الممارس ضدها، ومعرفة تأثيره على حياتها وحياةالعائلة وقياس نسبته وتحديد مداه، ومن هذه المعوقات عزوفالنساء عن الشكوى والتظلمأوالإعلان عن العنف الممارس ضدهنأو طلب المساعدة، بسببالمحافظة على شرف المرأة والعائلة منجهة ،إلى جانب جهل المرأة بحقوقهاالشرعية والقانونية من جهة ثانية[2].

وفيما يتعلق بأوضاع المرأة أيضاً فى المجتمعات العربية، فإن معظم الدراسات والتحليلات تشير إلى أن العقلية الذكورية المهيمنة فى مواقع صنع القرار قد ظلت لفترة طويلة تؤكد على ترسيخ فكرة الأدوار التقليدية للمرأة، بل واعتبارها قيماً ثابتة وبديهية ليس فى ذهنية الرجل فقط، بل وأيضاً فى ذهنية المرأة، وقد طرأت تغييرات على الواقع الاجتماعى فى جميع المجالات، بما فيها قضية المرأة العربية التى أعيد النظر فى واقعها وتصحيح الصورة النمطية التى تكرست لفترة طويلة عنها وتوعيتها، وهو الركن الأساسى للتنمية، لكن – ما تزال – العراقيل تعيق تطورها وتثقل كاهلها، فما زالت المجتمعات العربية مجتمعات ذكورية تمنع على المرأة ممارسة أعمال بعينها وتراها الطرف الضعيف الذي يحتاج إلى رعاية وحماية من الرجل الزوج أو الأب أو الأخ الذي يحدد مساحة مشاركة المرأة فى الحياة العامة[3].

على الرغم من أن معظم الدول العربية قد إنضمت إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فى غضون عقدين ونصف من الزمن ، إلا أن انضمامها ترافق مع عدد من التحفظات التى سعت هذه الدول إلى سحبها تدريجياً عن طريق التلاؤم والانسجام بين الاتفاقية من ناحية، وبين نصوص تشريعاته الوطنية من ناحية أخرى.

كما أن المرأة العربية ما زالت مهمشة فى مشاريع التنمية البشرية التى تنهض بها الدول العربية، فما زالت المرأة غير متساوية تماماً مع الرجل فى الفرص المتاحة أمام الطرفين على أرضية الكفاءة والقدرة، وما زالت أيضاً منقوصة فى الحقوق السياسية، فهى بعيدة عن مراكز القيادة وصنع القرار فى معظم البلدان العربية.

والأهم من ذلك كله، هو العامل الاقتصادي واعتمادالمرأة العربية في معيشتها على زوجها وعدم وجود خيارات أخرى ، إلى جانب قوة العادات والتقاليد والأعراف العشائرية، ومن يطلع على سجلات الشرطة والمحاكم والمستشفيات

يمكنه ببساطة معرفة مدى انتشار هذه الظاهرة واستفحالها. وفي مقدمة أساليب العنف التي تمارس ضد المرأة، هيأن بعض الرجال لا يجد وسيلة ضرورية أفضل من استخدام العنف لضبط سلوك المرأة، مبرراً ذلك بتحقيق الترابط الأسري وحماية العائلة من التفكك والانحلال. إن العنف بأشكاله وأساليبه يعتبر من أخطر الظواهر الاجتماعية السلبية التي تسودالعالم شرقاًوغرباً.

وإنطلاقاً منتلك الاعتبارات، فقد رأت الباحثة ضرورة دراسة ظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع البحريني، من خلال دراسة حالة لعينة من النساء المترددات على مراكز حماية المرأة من العنف.

ثانياً: أهمية الدراسة: تحتل الدراسة أهمية خاصة على المستويين: النظري والتطبيقي، يمكن توضيحها على النحو الآتي:

1- الأهمية النظرية:تتمثل الأهمية النظرية للدراسة، في أن ثمة ندرة في الدراسات والبحوث السوسيولوجية التي تناولت العنف الأسري بصورة عامة، والعنف ضد المرأة البحرينية بخاصة، ومن ثم فان التحليلاتالنظرية التي ستتوصل إليها الباحثة سواء على المستوى المفاهيم، أم على مستوى الدراسات والبحوث التي تناولت تلك الظاهرة، فضلاً عن الرؤية النظرية والاطار الفكري الذي ستنطلق منه الباحثة في تحليل بيانات الدراسة الميدانية...كل هذه المعلومات النظرية يمكن أن تشكل إضافة للتراث السوسيولوجي بعامة، وتراث علم اجتماع المرأة بخاصة، وهو الأمر الذي يُمكن الباحثين في هذا المجال من الإفادة من هذه الدراسة بوصفها دراسة سوسيولوجية متخصصة في هذا المجال.

2- الأهمية التطبيقية: مما لا شك فيه، أن النتائج التي ستتوصل إليها الدراسة، يُمكن من خلالها أن تضع الباحثة بعض التوصيات أو المقترحات الاجرائية، تتعلق بآليات وأساليب مواجهة الظاهرة، حيث يُمكن للجهات المعنية بقضايا المرأة ومشكلاتها، كالجمعيات النسائية بخاصة، ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الانسان بصورة عامة الإفادة من تلك التوصيات في وضع السياسات والإجراءات العملية للحد من هذه الظاهرة أو القضاء عليها. هذا إضافة إلى الدور الذي يجب أن تقوم به الدولة والمؤسسات الرسمية مثل: دور العبادة، والمؤسسات التعليمية والاعلامية في مواجهة الظاهرة على الصعيدين: الوقائي والعلاجي، ناهيك عن دور الأسرة ذاتها في هذا المجال.

ثالثاً: أهداف الدراسة: يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على مظاهر العنف المُمارس ضد المرأة في المجتمع البحريني، وكذلك الكشف عن العوامل المسؤولة عن إنتشار هذه الظاهرة، وآليات مواجهتها على كافة المستويات. ويتضمن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية نجملها فيما يأتي:

1- التعرف على مظاهر العنف ضد المرأة في المجتمع البحريني.
2- الكشف عن أسباب العنفالمُمارسضد المرأة.
3- التعرف على أنواع العنف الموجه ضد المرأة في المجتمع البحريني.
4- التعرف على الفئات الاجتماعية الأكثر ممارسة للعنف ضد المرأة.

5- التعرف على الآثار الاجتماعية والنفسيةالمترتبة على العنف ضد المرأة.
6- التعرف على الأساليبالملائمة للحد من ظاهرة العنف ضد المرأة.

رابعاً: تساؤلات الدراسة: انطلاقا من الهدف الرئيسي والأهداف الفرعية، يمكن للباحث تحديد مجموعة من التساؤلات تسعى الدراسة للإجابة عليها، وذلك على النحو الآتي:

1- مامظاهر العنف ضد المرأة في المجتمع البحريني؟
2- ماالأسباب والعوامل المختلفة المسؤولة عن إنتشار ظاهرة العنف ضد المرأة؟
3- ما الخصائصالاجتماعية والثقافية للنساء المُمارس عليهن العنف (عينة الدراسة)؟
4- ماأكثرأنواع العنف الموجه ضد المرأةإنتشاراً في مجتمع الدراسة؟
5- من هم الممارسين للعنف ضد المرأة في المجتمع البحريني؟
6- ماالآثار الاجتماعية والنفسيةالمترتبة على العنف ضد المرأة؟
7- ماالأساليبوالآليات الملائمةللحد من العنف ضد المرأة في المجتمع البحريني، وذلك من وجهة نظر المسؤولين؟

خامساً: مفاهيم الدراسة :تتضمن الدراسة مفاهيم ثلاثة أساسية هي: العنف، المرأة، العنف ضد المرأة. وعلى الرغم من عدم وجود تعريفات عامة ومطلقة لأي من هذه المفاهيم الثلاثة، وذلك نظراً لاختلاف الرؤى النظرية والفكرية للباحثين من ناحية، واختلاف توجهاتهم الأيديولوجية من ناحية أخرى، هذا إضافة إلى اختلاف طبيعة وحجم الظاهرة من مجتمع لآخر من ناحية ثالثة، فإن الباحثة سوف تعرض لبعض التعريفات لكل مفهوم منها، وذلك تمهيداً لصياغة تعريفات إجرائية لتلك المفاهيم تنطلق منها الدراسة على المستويين: النظري والميداني.

1- مفهوم العنف:

على الرغم من تعدد تعريفات العنف Violence وتنوعها في الثقافات المختلفة، إلا أن ثمة تساؤلات كثيرة حول وصف سلوك معين بأنه عنف، لأن ذلك – غالباً – ما يرتبط بالسياق المجتمعي الذي تم فيه هذا السلوك. فالعنف الذي يمارس من أجل سلب الآخرين حقوقهم، أو ممارسة القهر عليهم من أجل قبول وضع معين، يختلف تماماً عن العنف الذي يكون الدافع إليه إحقاق حق أو الدفاع عن النفس أو العرض أو العقيدة أو الوطن.... وغير ذلك من أشكال العنف الأخرى.

لقد ورد لفظ العنف في المعجم النقدي لعلم الاجتماع بأنه: سلوك لا عقلاني يعود أصله إلى مركب من الميول والمصالح المتخاصمة التي تسبب إلى حد ما انحلال المجموعة نفسها، وأنه في كثير من الحالات سلوك قمعي ومتلازم مع عملية اختلال النظام[4].

والواقع أن العنف لا يمكن أن يتأسس على علاقات قوية بين شخصين

على الأقل، بحيث يحاول أحد الطرفين بسط نفوذه وسيطرته على الآخر بوسائل العنف والإكراه النفسي والمعنوي، أنه يعبر عن رغبة شخص ما في ممارسة سلطته، وتجسيد إرادته في القوة والسيطرة على الآخر وإهانته إذا إقتضى الأمر ذلك، من خلال الإنتقاص من قيمته والتحرش به إلى أن يخضع ويستسلم [5].

العنف هو سلوك يتسم بالإساءة، ويشير بصفة عامة إلى استخدام القوة التي تسبب الضرر والأذى من قبل شخص للآخر. وقد حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة في إعلانها العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة بصورة أكثر دقة، فهو رد أي فعل عنيف قائم على أساس النوع ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معناه جسمية أو نفسية أو جنسية للمرأة، بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء وقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة. أما الإكراه، فقد يكون مادياً عندما يكون التهديد أو الوعيد واقعاً، وقد يكون معنوياً، وذلك عندما يكون الوعيد والتهديد منتظر الوقوع [6].

ويُعرف العنف بأنه سلوك إيذائي قوامه إنكار الآخرين كقيمة مماثلة للأنا أو للنحن، كقيمة تستحق الحياة والاحترام، ومرتكزة على استبعاد الآخر، إما من خلال التقليل من قيمته أو تحويله إلى تابع أو بنفيه خارج الساحة، أو بتصفيته معنوياً أو جسدياً. كما يُعرف كذلك بأنه سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية يصدر عن فرداً أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة، بهدف استغلال طرف آخر في إطار علاقة قوة غير متكافئة إقتصادياً أو اجتماعياً أو سياسياً، وذلك بغرض إحداث أضرار مادية أم معنوية أم نفسية لفرد أو جماعة أو طبقة أو دولة.

إنطلاقاً من ذلك، يمكن تعريف العنف إجرائياً بأنه كل فعل يترتب عليه، أو من المتوقع أن يترتب عليه إيذاء بدني أو نفسي أو معنوي أو جنسي أو قانوني...أو غير ذلك من الأفعال الأخرى، سواء أكان هذا الفعل موجهاً ضد فرد(ذكر أم أنثى)، أو جماعة أو فئة اجتماعية معينة.

2- مفهوم العنف ضد المرأة:

تتنوع أشكال العنف، ومن أكثرها إنتشاراً وتعسفاً العنف الموجه ضد المرأة Violence Against Women، ذلك العنف لا يعتبر طبيعياً أو محتوماً، فهو تعبير عن قيم ومعايير ثقافية خاصة بمرحلة تاريخية وثقافية معينه، وقد تعزز المؤسسات الاجتماعية والسياسية تبعية المرأة للرجل، والعنف ضدها. وقد تستدعي بعض الممارسات والتقاليد الثقافية، وخاصة تلك المرتبطة بفكرة العفة لتفسير مثل هذا العنف أو إلتماس العذر له[7].

ويرتبط العنف ضد المرأة إرتباطاً وثيقاً بظاهرة العنف عامة، التي تعكس الجانب الانحرافي المهدد لاستقرار المجتمع. فالعنف ضد المرأة يؤدي إلى خلق أشكال مشوهه من العلاقات الاجتماعية، وأنماط السلوك المضطربة داخل الأسرة وخارجها. ولا شك في أن ظاهرة العنف ضد المرأة لها أسبابها وعواملها وتداعياتها المجتمعية، ولا يمكن فهمها بمعزل عن السياق الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للمجتمع.

وخلال السنوات القليلة الماضية، ونتيجة لجهود المنظمات النسائية والخبراء والمسؤولين الحكوميين الملتزمين على المستوى العالمي، أصبح ينظر إلى قضية العنف ضد النساء بوصفها أكبر من مجرد مشكلة اجتماعية، أو مسألة أسرية خاصة. فاليوم يُعرف العنف ضد النساء بوصفه قضية خطيرة في مجالي حقوق الانسان والصحة العامة، وأنها أضحت تخص جميع قطاعات المجتمع، أي أن العنف ضد النساء يعتبر شكلاً من أشكال التمييز والإنتهاك الذي يرتكبه المجتمع الدولى للحقوق الانسانية[8].

كما يُعرف العنف ضد المرأة كذلك بأنه: سلوك أو فعل موجّه إلى المرأة يقوم على القوة والشّدة والإكراه، ويتسم بدرجات متفاوتة من التمييز والإضطهاد والقهر والعدوانية، ناجم عن علاقات القوة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة فى المجتمع والأسرة على السواء، والذى يتخذ أشكالاً نفسية وجسدية متنوعة فى الأضرار [9].

وثمة تعريف آخر للعنف القائم على أساس النوع Gender بأنه العنف القائم على الأدوار الاجتماعية التي يشكلها المجتمع بناءً على الدور البيولوجي لكل من الرجل والمرأة، معتمداً في ذلك على منظومة من القيم والعادات والتقاليد التي تؤدي إلى عدم المساواة القائمة على أساس النوع البيولوجي [10].

وفي ضوء ما سبق، يمكن تعريف العنف ضد المرأة إجرائياً بأنه: عنف قائم على أساس نوع الجنس، وهو العنف الموجه ضد المرأة بسبب كونها إمرأة، أو العنف الذي يمس المرأة على نحو جائر. ويشمل الأعمال التي تلحق ضرراً أو ألماً جسديا أو عقليا أو جنسياً بها، والتهديد بهذه الأعمال، والإكراه، وسائر أشكال الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أم الخاصة.

سادساً: نماذج للدراسات والبحوث:

نظراً لخطورة ظاهرة العنف ضد المرأة، وتنامي معدلاتها وأشكالها وأنماطها على مستوى جميع المجتمعات المتقدمة والنامية، بدرجات متباينة، فقد شغلت إهتمام الباحثين والمتخصصين ليس فقط في مجال الدراسات السوسيولوجية، بل أيضاً على مستوى الجمعيات والمؤسسات المهتمة بقضايا المرأة ومشكلاتها بصورة عامة. هذه الاهتمامات، قد جاءت نتيجة لتنامي معدلات الظاهرة، وتباين عواملها وأشكالها من مجتمع لآخر، ومن مرحلة لأخرى.

وفقاً لدراسة أجرتها منظمة الصحة العالمية حول عشرة بلدان، فإن معظم ممارسات العنف من قبل شريك الحياة تعكس أنماطاً متكررة من سوء المعاملة، بدلاً من كونها مجرد حوادث منعزلة، وفي أغلبية المواقع، هناك ما بين 30% إلى 56% من النساء اللاتي يُفدن بالتعرض لأي شكل من الانتهاك الجسدي أو الجنسي من قبل الزوج أو الشريك. كما أوضحت الدراسة أيضاً أن تعرض النساء لانتهاكات خلال فترة الحمل تمثل ظاهرة مهمة على إمتداد العالم، ولها تداعيات خطيرة على صحة الأم والطفل. وتعاني النساء المنتهكات من ممارسات أكثر عنفاً على المستوى النفسي، مما يعانين من العنف الجسدي على مدار حياتهن في جميع

المواقع، وفقاً لما تشير إليه دراسة متعددة البلدان. كما تشير الأدبيات إلى أن العنف النفسي له تداعيات تستمر لمدة أطول، وأثرها أكثر وقعاً من العنف الجنسي، وينطبق ذلك ليس فقط على الشخص الواقع عليه العنف، وإنما يمتد للأسرة والمجتمع بصورة عامة[11].

وفي إطار دراسة أخرى أجريت على عشر بلدان، أفادت أغلبية النساء المنتهكات جسدياً لم يتوجهن أبداً إلى أي جهة للحصول على دعم، كما أن احتمالات سعي النساء اللاتي يتعرضن للعنف الجسدي الحاد تزداد للحصول على دعم من هيئة أو جهة ما، بالمقارنة بمن يتعرضن لأشكال أخرى من العنف. وعادة ما تمثل الشبكات الاجتماعية غير الرسمية المكونة من الأصدقاء أو الأقارب أو الجيران. وأن أول نقطة إتصال للنساء اللاتي يتعرضن للإنتهاكات بالمقارنة بالخدمات الرسمية الأخرى، هي الخدمات الصحية، الاستشارات القانونية، وكذلك بيوت الإيواء[12].

كما توصلت دراسات أخرى أجريت عبر ثقافات متنوعة إلى أنه يُنظر للعنف بوصفه حق الزوج من أجل تصحيح الأخطاء التي ترتكبها زوجته، أو أن المفاهيم الاجتماعية والثقافية السائدة حول المرأة(المثالية) تتضمن قبول اللجوء إلى القوة من أجل تحقيق تلك الأدوار المرسومة إجتماعياً [13].

كما توصلت إحدى الدراسات التي تناولت ظاهرة الزواج المبكر في الوجه القبلي في المجتمع المصري إلى مجموعة من النتائج منها: أنه يتم تزويج ما يقرب من 44% من الفتيات قبل سن 16 سنة، و68% قبل سن 18 سنة. وأنه توجد في مصر ما يسمى بزيجات الصيف، حيث يتم تزويج الفتيات المصريات المنتميات إلى أسر فقيرة من بعض السائحين العرب الأثرياء، مقابل حصول الأسرة على المهر، كما تشير البيانات إلى تعدد حالات الطلاق مع نهاية الزيارة الصيفية لهؤلاء الأزواج للمجتمع المصري [14].

وقد ركزت بعض الدراسات المصرية على تحليل الآثار النفسية للعنف ضد النساء، بما في ذلك التركيز على العنف الأسري والاغتصاب، إلى جانب معرفة الخصائص النفسية التي تؤدي إلى ممارسة الإنتهاكات سواء بالنسبة إلى مرتكبها أم بالنسبة إلى الضحية. كما قام المركز القومي للمرأة في مصر بنشر عدد من الدراسات حول العنف ضد النساء، بما في ذلك دراسة حول الآثار الجسدية والنفسية للعنف على النساء وعلى المجتمع ككل. وعند المقارنة بقرينات لم يتعرضن للعنف، أفادت الزوجات اللائي تم ممارسة العنف عليهن عن شيوع أنماط سلبية من التواصل بين الزوجين، وتدني مستوى الرضاء والمودة، والتناغم، والسعادة في إطار الزواج [15].

توصلت إحدى الدراسات التي تناولت العنف والتمييز ضد المرأة في المغرب من خلال المقاربة السوسيولوجية إلى مجموعة من النتائج منها: أن هناك مواقف متباينة من جانب الأفراد والجماعات تجاه العنف، تلك المواقف تتأرجح بين الرفض والإدانة والقبول والتبرير، وأن هناك موقفين متباينين تجاه العنف ضد النساء يشكل في حد ذاته مشكلاً اجتماعياً ونفسياً وصحياً، وآخر سلبي مؤداه: أن

العنف الأسري والجنسي – مازال – يُنظر إليه كشأن خاص، حيث لا يشكل خرقاً لحقوق الانسان، أو مشكلاً اجتماعياً حقيقياً يستحق البحث والتحليل [16].

وفي دراسة أخرى تناولت المرأة والعنف في المجتمع الجزائري، وذلك من خلال التحليل السوسيولوجي لأشكاله وأسبابه، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن الواقع الاجتماعي الملموس، قد أثبت وجود المرأة المستقلة إقتصادياً، إلا أنها تتعرض لشتى أشكال العنف، بما فيها العنف الاقتصادي الذي يحرمها من عائد عملها، كما وجدت المرأة التي تنتمي لأسرة نووية، إلا أنها لا تتمتع بالقدر الذي يتمتع فيه الرجل بحرية إتخاذ القرار. أما المستوى التعليمي العالي، فلم يمنع هو الآخر من تعرض الفتاة لكافة أشكال العنف [17].

وتوصلت دراسة تناولت دور ضحايا الجريمة في وقوعها، إلى مجموعة من النتائج منها: أن هناك 91% من عينة الدراسة تعرضن لجريمة خدش الحياء أو التحرش الجنسي، وهناك نسبة 4,5% تعرضن لمحاولة إغتصاب، كما أن هناك 1,8% قد تعرضن لجريمة هتك العرض والاغتصاب. وقد أشارت الباحثة إلى أن أكثر الجرائم الجنسية التي تتعرض لها الأنثى في المجتمع المصري هي جرائم التحرش الجنسي وخدش الحياء [18].

وثمة دراسة أخرى تناولت الأبعاد الاجتماعية للتحرش الجنسي في المجتمع المصري، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن التحرش الجنسي وأشكاله المختلفة ظاهرة موجودة بين عينة الدراسة، حيث أكدت الغالبية العظمى من العينة على أن السنوات الأخيرة تشهد تزايداً لأفعال التحرش الجنسي الموجه ضد الأنثى. كما أوضحت الدراسة أيضا أن الغالبية العظمى من العينة على تعرضهن لفعل أو أكثر من أفعال التحرش الجنسي، وأن هذه الأفعال لم تكن منحصرة في شكل واحد، بل اتخذت أشكالاً مختلفة منها: اللفظي، والجسدي، والجنسي [19].

ولقد توصلت دراسة حديثة تناولت الوعي المجتمعي بالعنف الأسري في مملكة البحرين، إلى مجموعة من النتائج المهمة منها: أن العنف الأسري برغم التستر عليه يتزايد بشكل ملحوظ، وذلك بإتفاق الغالبية العظمى من الذكور والإناث عينة الدراسة، خاصة برأي النساء المتزوجات وربات البيوت والأطفال، وهم أكثر الفئات تعرضاً للعنف. وبالرغم من ذلك، فإن الأفراد الذين يتعرضون للعنف لا يلجأون إلى طلب الحماية، حيث لا يزال كثير منهم إما خوفاً أو كنتيجة لتأثير العادات والتقاليد، حيث يصرون على التكيف معه والتستر عليه. كما أوضحت الدراسة أيضاً أن العنف الجسدي هو أكثر أشكال العنف الأسري إنتشاراً بين عينة الدراسة، يليه العنف النفسي. هذا إضافة إلى أن الدراسة أوضحت أيضاً أن هناك أسباب متعددة للعنف الأسري يأتي في مقدمتها الضغوط النفسية، ثم وسائل الاعلام، ثم العادات والتقاليد [20].

ويمكن القول، أن موضوع العنف بصورة عامة، والعنف ضد المرأة بخاصة، قد حظي باهتمام علمي واسع خلال السنوات الأخيرة، وقد جاء هذا

الاهتمام ليس فقط نتيجة لاهتمام الدول والهيئات الدولية، بل نتيجة لتزايد صور العنف ودخوله بقوة إلى دائرة الحياة اليومية للناس. ولقد تحول العنف إلى ظاهرة عالمية، ولم يعد قاصراً على العنف السياسي الموجه ضد النظم السياسية، بل إنه أصبح جزءً لايجزأ من تفاعلات الأفراد في حياتهم اليومية [21].

نستنتج من العرض السابق للدراسات والبحوث التي تناولت ظاهرة العنف بصورة عامة، والعنف ضد المرأة بخاصة، على كافة المستويات: الأجنبية والعربية، قد تناولت ظاهرة العنف ضد المرأة بأشكاله وأنماطه المختلفة، بدءً من التحرش الجنسي، مروراً بالعنف الجسدي والمعنوي والنفسي، وصولاً للاغتصاب والقهر والأشكال الأخرى من الإنتهاكات التي تُمارس على النساء من قبل الآخرين، وخاصة الأزواج. وقد أكدت هذه الدراسات على أن ثمة مجموعة من العوامل والأسباب المتداخلة والمتشابكة، التي تُعد مسؤولة عن أشكال العنف المختلفة التي تتعرض لها النساء في المجتمعات العربية، تلك العوامل تراوحت بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية والنفسية، إضافة إلى المتغيرات التي تتعلق بالتنشئة الاجتماعية. هذا إضافة إلى أن العنف بأشكاله المختلفة إنما هو نتاج للسياق الثقافي والاجتماعي بصورة عامة، ومن ثم، فإن الكشف عن عوامله ومظاهره وأشكاله، يتطلب من الباحث التعامل مع القضية من منظور بنائي ثقافي، وهو الأمر الذي ستركز عليه الدراسة الراهنة.

سابعاً: المداخل النظرية المفسرة لظاهرة العنف ضد المرأة

لقد حاول كثير من البحثين الاجتماعيين إيجاد تفسيرات لظاهرة العنف بصورة عامة، والعنف ضد المرأة بخاصة، وقد أفرزت محاولاتهم الكثير من وجهات النظر المتباينة والمتكاملة في الوقت ذاته، ومن أهم المداخل النظرية التي إهتمت بالظاهرة نذكر بإيجاز المقولات التي انطلقت منها، وذلك للإفادة من تلك المقولات في تبني رؤية تنطلق منها الدراسة يتم الاستفادة منها في تحليل بيانات الدراسة الميدانية وتحليلها، ومن ثم التعرف على واقع الظاهرة في مجتمع الدراسة، وتشخيص أبعادها ومظاهرها وأشكالها، والعوامل المختلفة المؤدية إليها.

1-المدخل البيولوجي:

يحاول أصحاب هذا المدخل تفسير سلوك العنف في ضوء عوامل بيولوجية بحتة؛ حيث يرون أن الرجل بطبيعته التكوينية والبيولوجية يميل أكثر إلى استخدام العنف. ويقر أصحاب هذا المدخل أن الرجل يولد عنيف بطبعه، بسبب التركيبة الفسيولوجية، ومن ثم، يمارس العنف على غيره، وعلى المرأة بصفة خاصة. ولذلك فإن أصحاب هذا المدخل يدعمون فكرة ممارسة العنف ويبررونها على إعتبار أن الرجل يولد على هذه الفطرة، وأن التعاطي معذلك يعتبر أمراً طبيعياً. غير أن هؤلاء قد تجاهلوا العواملالثقافية والاجتماعية في تفسير ظاهرة العنف ضد المرأة. فالعنف بوصفه سلوكاً يرجع إلى مجموعة من العوامل المتداخلة والمتشابكة: إقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية ونفسية...وغيرها من العوامل الأخرى [22].

ومن ثم يعتبر منظروا هذا المدخل العنف مسألة طبيعية إلى حد ما طالما أن أصلها فسيولوجي، وفي ضوء هذه الرؤية، فإنهم يقترحون حلاً لهذه الظاهرة من خلال إعادة تنظيم وتقنين المجتمع للنزعة العدوانية في أشكال مقبولة ومنتجة، وذلك بواسطة سيرورات مختلفة، كالتربية والتفريغ العدواني والتنفيس [23].

2- المدخل الثقافي – الاجتماعي:

يؤكد أصحاب هذا المدخل على أن الثقافة بكل عناصرها ومضامينها تحدد السمات الأساسية لأي مجتمع، وأن الثقافة السائدة في المجتمع المعاصر تتسم بالتسلط والعنف. هذه الثقافة تُنقل إلى الأفراد، ومن ثم تؤثر في طريقة تفكيرهم، فيكتسبونها عن طريق مختلف مؤسسات التنشئةالاجتماعية ووسائل الاعلام المختلفة. ويأتي على رأس هذه المؤسسات: الأسرة، فالمدرسة، ثم المجتمع الكبير. وأنه إذا كانت الأسرة كمؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية تعتبر أول بيئة تستقبل الطفل، فهي تمثل أقوى بيئة للتأثير على حياته، وفي بناء وتكوين شخصيته وتشكيلها. وإذا كانت الأسرة تقوم بعملية الإعداد والتهيئة للحياة الاجتماعية، فهي المسؤولة عن عملية التطبيع الاجتماعي للفرد، كما أنها المسؤولة في ذات الوقت عن نقل ثقافة العنف للأطفال.

وفي ضوء ذلك، يؤكد منظروا هذا المدخل على أنه، إذا كان المجتمع يؤمن باختلافأساليب التربية الموجهة للذكور عن تلك الموجهة للإناث، فإن عملية التنشئة الاجتماعية في هذه الحالة تتم وفق نمطين اجتماعيين مختلفين كثيراً، فغالباً ما يُنظر للذكر على أنه الأقوى وأن له حق التسلط، في حينيُنظر للأنثى على أنها الأقل شأناً، ومن ثم، فإن استعمال العنف ضد المرأة يكمن في انتشار ثقافة العنف وقبولها عن طريق المجتمع بمختلف مؤسساته، وهو الأمر الذي يعطي حداً أدنى من الشرعية لاستخدام العنف، وخاصة ضد المرأة [24].

نستنتج مما سبق، أن أصحاب المدخل الثقافي الاجتماعي يفسرون ظاهرة العنف ضد المرأة في ضوء إنتشارثقافة العنف وتدعيمها من قبل المجتمع عبر مؤسساته المختلفة، وأن أسلوب التنشئة الاجتماعية هو الذي يمنح الرجل القوة وحق التسلط، وأن ذلك يعتبر من أهم الأسباب المؤدية للعنف ضد المرأة.

3-المدخل النفسي– الاجتماعي:

يرى أصحاب هذا المدخل أن سلوك العنف يمكن تفسيره في ضوء الاستجابات النفسية والعصبية لمنبهات تتضمنها البيئة الخارجية التي يعيش فيها الأفراد. وإذ أنهم يعترفون بالطابع الفسيولوجي لمحددات سلوك العنف، فإنهم في الوقت ذاته يعتبرون البيئة المحرك والمركز والموجه للسلوك؛ حيث يدركون أنه يوجد لدى الأشخاص آليات فسيولوجية عصبية تمكنهم من السلوك بعدوانية، إلا أن إثارت هذه الآليات تعتمد على التحريض، كما أنها تخضع للسيطرة الفكرية. ومن ثم، فالعنف من وجهة نظرهم هو سلوك مرضي مكتسب بواسطة التجربة والتعلم والاعداد والتعزيز...وغيرها من العمليات النفسية والإدراكية، كما أنه ينتقل عبر

الأعراف الاجتماعية والمعتقدات والأيديولوجيات التي تعمل على المصادقة عليه، وقبوله ضمن داثرة البنية الثقافية [25].

4- نظرية التعلم الاجتماعي:

تعتبر هذه النظرية من أكثر النظريات شيوعاً في تفسير العنف، وتنطلق من فرضية أساسية مؤداها: أن الأشخاص يتعلمون العنف بنفس الطريقة التي يتعلمون بها أنماط السلوك الأخرى، وأن عملية التعلم هذه تبدأ بالأسرة، فبعض الآباء يشجعون أبناءهم على التصرف بعنف مع الآخرين في بعض المواقف، كما أنهم يطالبونهم بأن لا يكونوا ضحايا للعنف [26].

5- المدخل البنائي الوظيفي:

ينطلق هذاالمدخل من مقولة أساسية تتمثل في تكامل أجزاء النسق الاجتماعي، وأن ثمة إعتماداً متبادلاً بين جميع الأنساق الفرعية المكونة للمجتمع بوصفه نسقاً أكبر. ومن ثم، فإن أي تغير يحدث في أي من أجزاء النسق، لا بد وأن يتبعه تغيرات في المكونات والأجزاء الأخرى [27].

ومن ثم، فالعنف من وجهة نظر منظري هذا المدخل له دلالاته داخل السياق الاجتماعي، فهو إما أن يكون نتاجاً لفقدان الارتباط بالجماعات الاجتماعية التي تنظم السلوك وتوجهه، أو نتيجة لفقدان الضبط الاجتماعي، أو نتيجة لاضطرابات في أحد الأنساق الاجتماعي مثل: النسق الاقتصادي أوالسياسي أو الأسري، أو نتيجة لسيادة اللامعيارية في المجتمع، وإضطراب في منظومة القيم الاجتماعية [28].

على الرغم من الاسهامات النظرية التي قدمها العلماء والباحثين السوسيولوجيين لظاهرة العنف بصورة عامة، والعنف ضد المرأة بخاصة من جانب، وعلى الرغم من تعدد وجهات نظرهم وتباينها وفقاً لتنوع وتباين توجهاتهم الفكرية والنظرية، وخلفياتهم الأيديولوجية من جانب آخر، إلا أنه لا يمكن- بحال من الأحوال- النظر إلى هذه الظاهرة الخطيرة من زاوية واحدة، فالظاهرة معقدة ومتشابكة من حيث العوامل المختلفة المسببة لها، وأنها ذات أبعاد وجوانب متعددة، كما أنها تتجسد في أنماط وأشكال كثيرة، وهو الأمر الذي يتطلب من الباحثة تبني رؤية نظرية شمولية، وذلك للوقوف على مختلف المتغيرات المرتبطة بها والمؤثرة فيها في الواقع الاجتماعي البحريني، تلك الرؤية يمكن أن تمكن الباحثة من تحليل وتفسير بياناتالدراسة الميدانية، والتي سيتم الحصول عليها من خلال المقابلات المتعمقة مع بعض النساء اللاتي تم ممارسة العنف عليهن بأشكال مختلفة.

ثامناً: الاجراءات المنهجية للدراسة:

تعتمد الدراسة على عدة إجراءات منهجية، يمكن توضيحها فيما يأتي:

1- نوع الدراسة والمنهج المستخدم:

نظراً لأن الهدف الرئيسي للدراسة يتمثل فيالتعرف على مظاهر العنف المُمارس ضد المرأة في المجتمع البحريني، وكذلك الكشف عن العوامل المسؤولة

عن إنتشار هذه الظاهرة، وآليات مواجهتها على كافة المستويات، فإن الدراسة تنتمي إلى الدراسات الوصفية التحليلية، ومن ثم، فإن المنهج الوصفي التحليلي يعتبر منهجاً مناسباً لتحقيق أهداف الدراسة، وذلك من خلال التحليلات الكيفية لبيانات المقابلات المتعمقة ودراسات الحالات التي جمعتها الباحثة من الميدان.

2- مجالات الدراسة:

أ-**المجال المكاني:** لقد تم إجراء الدراسة الميدانية في ثلاث مؤسسات ومراكز لرعاية حالات النساء المُمارس عليهن العنف فيالمملكة، وهذه المؤسسات هي: مركز بتلكو لرعاية حالات العنف الأسري، ودار الأمان، ومركز عائشة يتيم للإرشادي الأسري، وقد تم إختيار هذه المؤسسات الثلاثة بطريقة عمدية، وذلك بوصفها من أهم المؤسسات المتخصصة في مجال رعاية النساء المعنفات.

ب- **عينة الدراسة:** تم اختيار عينة الدراسة من خلال المسح الشامل، حيث أجريت الدراسة الميدانية على جميع الحالات الموجودة بالمراكز والمؤسسات أثناء إجراء الدراسة الميدانية، وقد بلغ إجمالي الحالات (9) حالات في مركز بتلكو لرعاية حالات العنف الأسري، و(6) حالات من دار الأمان، و (8) حالات من مركز عائشة يتيم للإرشاد الأسري.

ومن الملاحظ أن عينة الدراسة، قد تميزت بالتنوع والتباين من حيث الخصائص الاجتماعية والثقافية والديموجرافية، كما أنها تعبر عن مستويات اجتماعية وثقافية وبيئية مختلفة، وهو ما يمكن أن ينعكس على استجاباتهم، ومن ثم يُعد إثراءً للتحليلات الميدانية التي ستتوصل إليها الدراسة. ويمكن توضيح بعض خصائص عينة الدراسة من النساء المعنفات فيما يأتي:

-السن، فقد أوضحت بيانات الدراسة أن توزيع العينةوفقاً لمتغير السن، قد جاءت على النحو الآتي: (7) حالات أقل من 30 سنة، (11) حالة تتراوح أعمارهن ما بين 30-40 سنة، (4) حالات من 40 سنة فأكثر.

- الجنسية، فقد جاء توزيع العينة على النحو الآتي(21) جنسية بحرينية، (حالة مصرية وحالة أثيوبية).

- المهنة، (17) إمرأة ربة منزل، (5) حالات تراوحت مهنهن ما بين موظفة وطالبة ومدرسة وأعمال حرة.

- المستوى التعليمي(7) حالات تعليم جامعي، (12) حالة ثانوية، (2) إعدادية، وحالة دبلوم، وحالة ماجستير.

- الحالة الزواجية(10) حالات متزوجة، (9) حالات مطلقة، حالة عزباء، حالة منفصلة، حالة أرملة.

-عدد مرات الزواج(19) حالة زواج مرة واحدة، حالة 3 مرات زواج، (2) زواج مرتين.

- محل الميلاد(17) حالة بحرينية،(2) القاهرة، حالة من كل من السعودية وسوريا وأثيوبيا.

كما تم إختيار بعض الحالات من المسؤولين في مراكز ومؤسسات

الرعاية، وإجراء مقابلات متعمقة معهم، حيث جاء توزيع تلك الحالات على النحو الآتي: 4 حالات من مركز عائشة يتيم للإرشاد الأسري، و5 حالات من دار الأمان، وحالة واحدة من مركز بتلكو لرعاية حالات العنف الأسري، وقد تم اختيار هذه الحالات أيضاً بطريقة عمدية، وذلك بوصف هذه الحالات أكثر خبرة في مجال رعاية النساء المعنفات، وهو الأمر الذي يتوقع منه زيادة درجة الاستفادة من خبراتهم في هذا المجال، مما ينعكس بشكل إيجابي على الدراسة.

3- أدوات الدراسة: إعتمدت الباحثة في جمع البيانات الميدانية على أداتين رئيسيتين جاءت على النحو الآتي:

أ- دليل دراسة الحالة، والذي تم تطبيقه على عينة النساء المعنفات، وقد تضمن الدليل عدداً من المحاور الرئيسية جاءت على النحو الآتي: البيانات الأساسية، أنواع ومظاهر العنف الذي تعرضت له المرأة، العوامل والأسباب المسؤولة عن تعرض المرأة للعنف، والآثار المختلفة الناتجة عن العنف المُمارس ضد المرأة، وأخيراً الأساليب الملائمة للحد من ظاهرة العنف ضد المرأة من وجهة نظر النساء المعنفات.

ب- المقابلة المتعمقة، والتي تم توجيهها للمسؤولين في مراكز ومؤسسات رعاية النساء المعنفات، وقد تضمنت صحيفة المقابلة المتعمقة مجموعة من المحاور الرئيسية جاءت على النحو الآتي: البيانات الأساسية، أنواع ومظاهر العنف الذي تتعرض له المرأة، العوامل والأسباب المسؤولة عن انتشار ظاهرة العنف ضد المرأة، الآثار المختلفة الناتجة عن العنفالمُمارس ضد المرأة، الأساليب الملائمة للحد من ظاهرة العنف ضد المرأة، والمعوقات والتحديات التي تواجه مراكز ومؤسسات الرعاية وأساليب مواجهتها، وأخيراً دور المؤسسات المجتمعية المختلفة لمواجهة ظاهرة العنف ضد النساء من وجهة نظر المسؤولين في مراكز الرعاية.

4- أساليب تحليل البيانات: نظراً لأن الدراسة وصفية تحليلية، ونظراً لأن الدراسة قد إعتمدت بشكل أساسي على دليل دراسة الحالة الذي تم تطبيقه على النساء المعنفات (عينة الدراسة)، وكذلك على المقابلات المتعمقة التي تم تطبيقها على المسؤولين في مراكز ومؤسسات الرعاية، فإن الدراسة تعتمد بشكل أساسي على التحليلات الكيفية للبيانات الواردة في المقابلات المتعمقة، وتلك المبينة في دراسات الحالة.

تاسعاً: الدراسة الميدانية: تحليل البيانات وتفسيرها واستخلاص النتائج:

تضمن دليل دراسة الحالة الذي تم جمع بيانات من خلاله من النساءالمُمارسن عليهن العنف، مجموعة من المحاور الرئيسية، يمكن تحليل بياناتها فيما يأتي:

أولاً: أنواع ومظاهر العنف الذي تعرضت له النساء:

كشفت بيانات الدراسة الميدانية على مستوى المراكز ومؤسسات الرعاية المختلفة، أن ثمة إتفاقاً بين المبحوثات على أنهنقدتعرضن للكثير من أشكال ومظاهر من العنف، ومن تلك المظاهر: العنف الجسدي والعنف النفسي والعنف

المادي، والعنف اللفظي، والعنف الاجتماعي، هذا إضافة إلى العنف الاقتصـــادي، والعنف المعنوي...، وأشكال ومظاهر أخرى من العنف.

وعلى الرغم من ذلك، فثمةإختلافات بين وجهات نظر حـــالات الدراســـة على مستوى المراكز والمؤسسات، فيما يتعلق بتفسير أشكال العنف الذي تعرضت له كل منهن، حيث جاءت استجابات الغالبية العظمىمن النساء فيما يتعلق بـــالعنف الجسدي المُمارس عليهن في " مركز عائشة يتيم تشير إلى أن العنف الجسدي الذي تعرضن لهن قد تمثل في الضرب بالأيدي، وقص الشعر أو أجزاء منه، والخنـــق، حيث أشارت إحدى الحالاتإلى ذلك " تعرضت للخنق من زوجي ولم أقـــدر علـــى الحركة لمدة يومين وأنه ضربني باللكمات في العين ورفعت عليه دعوة في مركز الشرطة ". بينما أكدت حالة أخرى على أنها تعرضت لأشكال مختلفة من العنفمنها " الدفع والركل والضرب والبوكسات والجروح بالسكين وأنه حـــاول أن يحرقهـــا باستخدام ولاعة ".

كما عبرت حالات أخرىفي مركز " بتلكو" تعرضت كتير للضرب المبرح بعد أي حوارأو مناقشة بينا وأمام البنات ". وأشارت حالة أخرى من نفس المركـــز إلى أنها تعرضتللعنف الجسدي، وعلى حد قولهـــا " تعرضـــت للضـــرب المبـــرح وعندي ست تقارير من المركز الصحي لأني أصبت بإصابات بليغة فـــي الـــراس ودخلت المستشفى ثلاث أيام ".

وفي السياق ذاته، أشارت إحدى الحالات من " دار الأمان " أن " العنـــف أكثر المظاهر في مجتمعنا العربي فالمرأة تعنف جسديا لأنه لا توجد لديها طريقـــة في الدفاع عن نفسها ".

أما بالنسبة للعنف المادي، فقد عبرت حالات الدراسة عن أنهن تعرضـــن لأشكال مختلفة من العنف المادي، وعلى حد قول إحدى الحالات في مركز " عائشة يتيم " " عدم إعطائي مصروف وسرق مجوهراتي وسرق بطاقة البنـــك الخاصـــة بي". وأكدت حالة أخرى من نفس المركز " عدم الصـــرف علـــى البيـــت وعـــدم الصرف والانفاق على الأبناء ".

بينما أشارت حالة أخرى منمركز " بتلكو " إلى عدم إنفاق الزوج عليهـــا، وذلك على حد قولها " والدي هو الذي يدفع لي تكـــاليف الجامعـــة وبيـــدفع كـــل المصاريف اللي بحتاجها والزوج فقط بيـــدفع مبلـــغ صـــغير حـــوالي 50 دينـــار كمصروف شهري ".

أما بالنسبة للعنف النفسي والمعنوي، فقد أكدت الغالبية العظمى من حالات الدراسةفي المؤسسات المختلفة على أن هناك أشكال ومظاهر مختلفة مـــن العنـــف المعنوي والنفسي الذي تعرضن له، فعلى حد قول إحدى الحـــالات مـــن " مركـــز عائشة يتيم " " تعرضت كتير للشتم والاهانات وسب الأهل واهانات واتهامات فـــي شرفي".

كما أشارت إحدى الحالات من " دار الأمان " منعني من استخدام أجهـــزة المنزل مثل التليفزيون وبيضايقني كتير ويشـــتمني ويهنـــي ويرمينـــي بالأوســـاخ

ويتهمني بالسرقة تجاهل من أهل الزوج ونشر اشاعات تتعلق بسمعتي وشتائم واهانات من أهل الزوج معاملة نفسية صعبة جدا".

كما أشارت حالة أخرى من " مركز عائشة يتيم " إلى أشكالالعنف التي مارسها الزوج عليها، على حد قولها " شتم واهانات بكلمات جارحة، احباطي باشعاري بأني لا شئ، يقلل دايما من شأنين يحتقرني ودايما بيقولي اني غير جميلةن ويخوني مع الخادمات في المنزل بيهجرني في الفراش دايما لمدة أربع شهور وأكتر ".

وفي السياق ذاته، أشارت إحدى الحالات من " مركز بتلكو " إلى أشكال العنف النفسي والمعنوي الذي تعرضت له من الزوج، وذلك على حد قولها " الشتم والاهانة والتحقير ويشبهني بالحيوانات وبيقذفني في العرض والشرف، وبينكر نسب الأولاد وبيتحرش بالبنت ".

وقد أكدت حالة أخرى من "مركز بتلكو " على مظاهر العنف النفسي والمعنوي الذي يمارسه زوجها عليها، وذلك على حد قولها " أنا أعاني من اضطرابات نفسية بسبب سوء معاملته لما عرفت انه تزوج عليه لان معاملته تغيرت معايا بعد متزوج الزوجة الثانية، أصبح عصبي جدا وحاول يطردني من البيت أكتر من مرة ".

ومن أشكال العنف الأخرى الذي تعرضت له بعض النساء من جانب الأزواج، العنف الاجتماعي، حيث أشارت إحدى الحالات من " مركز عائشة يتيم " أن الأزواج يمنعون زوجاتهم من زيارة أهلهموإهانة أهل الزوجة بألفاظ بذيئة، وسب أهل الزوجة وأخواتها وكذلك العنف الذي يمارسه الأزواج ضدالأبناء وسبهم واهمالهم وعدم الانفاق عليهم".

نستنتج من التحليلات السابقة، أن ثمة إتفاقاً بين حالات الدراسة على أنهن تعرضن لأشكال وأنواع مختلفة من العنف من قبل أزواجهن، تلك الأشكال من العنف قد إتخذت مظاهر عدة، تراوحت بين العنف المادي، والعنف الجسدي، والعنف المعنوي والنفسي، والعنف الجسدي، هذا إضافة إلى العنف الممتد إلى أهل الزوجة، والذي يتخذ مظاهر متعددة أيضاً تتراوح بين السب والقذف وتوجيه الإهانات المعنوية واللفظية.

وفيما يتعلق بوجهات نظر المسؤولين في المؤسسات المختلفة حول مظاهر العنف الموجه ضد المرأة وأنواعه، ثمة إتفاق بين جميع الحالات على أن هناك أنواع متعددة للعنف تتعرض له المرأة، وقد جاءت وجهات نظرهم تؤكد ما يلي: العنف الجسدي، والعنف الجنسي، العنف النفسي والمعنوي، العنفاللفظيالعنف الاقتصادي، وكذلك العنف المتمثل في الاتجار بالنساء، وأيضاً العنف الصحي والعنف التعليمي والعنف المتعلق بتقييد حرية المرأة، هذا إضافة إلى العنف الاجتماعي

ولقد عبرت إحدى الحالات من المسؤولين في "دار الأمان " وهي باحثة إجتماعية لديها خبرة تزيد عن ثمان سنوات في مجال رعاية النساء المعنفات عن أنواع العنف الذي تتعرض له النساء على حد قولها " العنف الجنسي ومن مظاهره

الاغتصاب والتحرش الجنسي، والعنف الجسدي، ومن مظاهره الضرب وتشويه الجسد والحرق، والعنف النفسي والمعنوي ومن مظاهره الحرمان والتهديد والتقليل من قيمة وشأن المرأة، والعنف اللفظي ومن مظاهره الشتائم والسب وتوجيه الاهانات، أما العنف الاقتصادي فمن أهم مظاهره عدم الانفاق والفقر والحرمان من العمل. أما العنف من خلال الاتجار في النساء، فمن أهم مظاهره الاجبار على ممارسة الدعارة ".

في حين أشارت حالة أخرى من " مركز عائشة يتيم"، وهي تشغل وظيفة مشرفة إيواء، ولديها خبرة في مجال العمل تتجاوز الخمس سنوات، على حد قولها " من مظاهر العنف المنتشرة بين النساء الآن العنف الجنسي والعنف النفسي والعنف الجسدي، ومن مظاهر هذه الأنواع من العنف الضرب والحرق والاغتصاب والحرمان من الحقوق وعدم الشعور بالأمان والشتائم والاهانات اللفظية والجسدية والمعنوية".

وفي السياق ذاته أكدت حالة أخرى من " مركز بتلكو " أن هناك أشكالاً مختلفة للعنف يمارس ضد النساء، وهذه الأنواع من العنف تتجسد في مظاهر مختلفة، فعلى حد قولها " العنف الجسدي ويتجسد في المظاهر الآتية: الضرب والصفع والدفع والمسك بعنف والحرق، أما العنف النفسي فمن مظاهره الاهمال والاحراج واساءة الظن وتوجيه الشتائم الجارحة والتحقير والسخرية. وتتمثل مظاهر العنف الجنسي في الاغتصاب وهجر الفراش والاجبار على الدعارة. أما العنف الاقتصادي، فتتجسد مظاهره في عدم الانفاق المادي على المرأة والأبناء، دفع المرأة للاقتراض من البنوك والسيطرة على أموالها، والاستيلاء على ميراث المرأة. أما مظاهر العنف الاجتماعي، فتتمثل في تقييد الحركة، ومنع المرأة من الخروج، وعدم السماح لها باتخاذ القرارات، هذا إلى جانب العنف التعليمي، والذي يتجسد في حرمان الزوجة من استكمال تعليمها، وخاصة التعليم الجامعي ".

نستنتج مما سبق، أن ثمة إتفاقاً بين آراء المسؤولين في المراكز والمؤسسات، وآراء حالات الدراسة من النساء المُمارس عليهن العنف، وذلك فيما يتعلق بأنواع العنف ومظاهره المختلفة، حيث إتفق المسؤولين على الرغم من تباين مستوياتهم التعليمية، وخبراتهم المهنية في مجال رعاية النساء المعنفات، ورغم تباين المؤسسات التي يعملون فيها، على أن العنف ضد النساء يتجسد في أنواع متعددة تتراوح بين العنف المادي والاقتصادي، والعنف الجسدي، والعنف المعنوي والنفسي، إضافة إلى الأشكال والأنواع الأخرى منها العنف الاجتماعي والعنف اللفظي.

وهذا يشير إلى أن العنف ضد النساء أصبح يمثل ظاهرة خطيرة تواجه المجتمع الآن، ومن ثم يجب أن تبذل الجهود من قبل الجهات والمؤسسات الرسمية والأهلية ذات العلاقة بهذه القضية لوضع التدابير والاجراءات المناسبة لمواجهة تلك الظاهرة والحد من انتشارها.

ثانياً: العوامل والأسباب المسؤولة عن تعرض المرأة للعنف:

كشفت بيانات الدراسة الميدانية أن هناك إتفاقاً بين المبحوثات على أن هناك مجموعة من العوامل المختلفة التي تعد مسؤولة عن ممارسة العنف ضدهن، وبخاصة من قبل الأزواج في معظم الأحوال. وقد جاءت هذه العوامل من وجهة نظرهن حسب أهميتها ودرجة تأثيراتها على النحو الآتي: الخلافات الزوجية، عدم التكافؤ الثقافي والاجتماعي بين الزوجين، العوامل المادية والاقتصادية، تدخل أهل الزوجفي حياة الزوجين، وأيضاً انحراف الزوج عن طريق ممارسة الدعارة في بيت الزوجية، تعاطي الزوج للكحول، مما يفقده القدرة على ضبط أعصابه والتحكم في سلوكه، عدم الالتزام الديني للزوج، مما يسهم في مصاحبة أصدقاء السوء. هذا، إضافة إلى وجود الخادمات، وإهمال بعض الأزواج للحقوق الشرعية للزوجات، نمط شخصية بعض الأزواج، وبخاصة الذين يعانون من اضطرابات نفسية وسلوكية، مقارنة الزوج بين حياته وحياة أخوانه، حيث أن زوجات الاخوان يخضعون تماماً لأزواجهم، وهو ما يريد أن تكون حياته مثل حياتهم قائمة على السيطرة من جانبهم والخضوع التام من جانب الزوجات.

كما أن هناك عوامل أخرى مثل: عدم التواصل العاطفي والوجداني بين الزوجين، هذا، فضلاً عن الظروف البيئية والأسرية والاجتماعية التي نشأ فيها الزوج، والتي تتسم بالعنفوأيضا تهميش الزوجة وعدم احترامها والتقليل من شأنها أما أهله وأصدقائه. العادات والتقاليد التي تهمش دور المرأة، وتدعم وتعمق من قيم سيطرة الزوج والتسلط عليها وفرض آرائه ورغباته. عدم الاهتمام بالأولاء وعدم الإنفاق عليهم وتلبية رغباتهم، مما يثير الخلافات بين الزوجات والأزواج.

وعلى الرغم من جوانب الاتفاق هذه، إلا أن ثمة اختلافات بين وجهات نظر حالات الدراسة، فيما يتعلق بتفسير هذه العوامل، ومدى تأثيرها في ممارسة الأزواج للعنف ضد زوجاتهن حيث أشارت إحدى الحالات من " مركز عائشة يتيم" " تمثلت الخلافات الزوجية بيني وبين زوجي في حالة رغبته في الحصول على حقه الشرعي وعندما كنت أرفض تحدث خلافات بيني وبينه تنتهي أحيانا بالضرب والاهانة الجسدية والنفسية، وأيضاً اختلافنا في أسلوب تربية الأبناء وفي أمور أخرى مثل شراء أغراض المنزل واحتياجات البيت".

وفيما يتعلق بعدم التكافؤ الثقافي والتعليمي بين الزوجين كأحد الأسباب المسؤولة عن ممارسة العنف منقبل الأزواج على الزوجات، أشارت إحدى الحالات من " دار الأمان " إلى ذلك" الزوج مستواه التعليمي والثقافي منخفض وهو ما يؤدي باستمرار إلى حدوث مشاكل بينا بسبب عدم وعي الزوج، لأنه يرفض دخول الأطفال المدرسة ويرفض الصرف عليهم في المدرسة، لأنه غير مقتنع بتعليم الأولاد". وفي السياق ذاته، أكدت على ذلك حالة أخرى من الدار نفسها، على حد قولها " اختلاف المستوى التعليمي والثقافي بينا أدى إلى عدم وجود تفاهم ولغة مشتركة واختلاف بينا في طريقة التفكير وباستمرار لا نتفق على رأي مما يؤدي إلى زيادة الخلافات والشجار بينامما أسهم في عدم تقديره واحترامي لي وانعزالي وعدم تواصلي مع الآخرين ".

أما بالنسبة للظروف البيئية والأسرية التي نشأ فيها الزوج منذ الصغر، ومدى تأثير

هذه الظروف على شخصية الزوج في المستقبل، وبالتالي مدى إنعكاس ذلك على أسلوب معاملته لزوجته، أشارت إحدى الحالات من " مركز بتلكو" البيئة التي تربى فيها الزوج بيئة مفككة والدته طلقت بعد 28 سنة زواج بسبب خلافات كثيرة بينها وبين والد الزوج، وممارسة الزوج للعنف بشكل مستمر ضد والدة الزوج، كما أن والدة زوجي تحرضهعلى معاملتيبعنف وخاصة العنف المعنوي باستمرار يصر على إهانتي والتقليل من شأني أمام أهله واخوانه وزوجات اخوانه".

وفي السياق ذاته، أكدت إحدى الحالات من " عائشة يتيم " " البيئة التي نشأ فيها زوجي ولدت عنده الميول العدوانية وسلوك العنف الذي يمارسه باستمرار ضدي وضد الأولاد".

وفيما يتعلق بتدخل أهل الزوج في حياة الزوجة، كأحد العوامل المسؤولة عن ممارسة الزوج للعنف ضد الزوجة، أشارت إحدى الحالات من " مركز عائشة يتيم " على حد قولها " أهل الزوج وخاصة والدته دائماً تحرض زوجي ضدي في عدم الانفاق وعدم إعطائي مصروف وعدم وجود تواصل بيني وبين أهل زوجي مما يزيد الخلافات والشجار بينا وغالبا ما ينتهي إما بالضرب أو توجيه الاهانات المعنوية كالشتائم وغيرها من الاهانات الأخرين ودايما يمنعني من إقامة علاقات وصداقات مع أصحابي".

ومن العوامل الأخرى المسببة للعنف الذي يمارسه بعض الأزواج ضد زوجاتهم، إنحراف الأزواج وتعاطيهم للكحوليات والمخدرات، وهو الأمر الذي يفقدهم السيطرة على أعصابهم، ومن ثم شعورهم بالتوتر النفسي والعصبي، مما ينعكس على توتر العلاقات بينهم وبين زوجاتهم، حيث أشارت إحدى الحالات من " مركز عائشة يتيم " إلى ذلك على حد قولها" زوجي يمارس الدعارة في بيت الزوجية كما أن شاذ جنسيا في علاقته بي، إضافة إلى أنه يتعاطى الكحوليات والمخدرات ويشم الغراء، ولا يستطيع السيطرة على أعصابهويمارس العنف ضدي عن طريق الضرب المبرح ".

نستنتج من التحليلات السابقة، أن ثمة إتفاقاً بين حالات الدراسة على الرغم من تباين مستوياتهن التعليمية والمهنية والعمرية، فضلاً عن تباين ظروفهن الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، على أن هناك عوامل كثيرة متداخلة ومتشابكة تعتبر هي العوامل المسؤولة عن ممارسة أزواجهن العنف بأشكاله وأنواعه المختلفة ضدهن من ناحية، كما أن ثمة إتفاقاً بينهن على أن تأثير تلك العوامل يعتبر تأثيراً نسبياً وليس تأثيراً مطلقاً.

هذه العوامل متعددة ومتشابكة، يمكن تصنيفها إلى عوامل مادية اقتصادية وعوامل إجتماعية وعوامل نفسية وعوامل ثقافية، فضلاً عن العوامل والظروف البيئية والعوامل النفسية وبخاصة تلك التي تتعلق بأنماط شخصية الأزواج، وعلى وجه التحديد الذين يعانون من إضطرابات نفسية وعصبية وسلوكية.

أما عن آراءالمسؤولين العاملين في المراكز والمؤسسات المعنية، ووجهات نظرهم فيما يتعلق بالعوامل والأسباب المسؤولة عن إنتشار ظاهرة العنف ضد

النساء، فإن البيانات التي تم الحصول عليها من خلال المقابلات المتعمقة مع بعض هؤلاء المسؤولين تكشف عن جوانب إتفاق واختلاف بين وجهات نظرهم حول هذه العوامل والأسباب، يمكننا توضيح بعض هذه الآراء فيما يأتي:

أشارت إحدى الحالات من " مركز عائشةيتيم " إلى هذه العوامل وحددتها على النحو الآتي: " عدم وجود وعي ثقافي عن المستوى أو الأسلوب الصحيح للتعامل بين الزوج والزوجة في الحياة الأسرية. وانعدام التكافؤ في المستوى التعليمي والاجتماعي والاقتصادي بين الزوجين. وأيضاً الفقر والبطالة، وفارق السن بين الزوجين، والعادات والتقاليد الخاطئة، والنظرة الدونية للمرأة والتهميش والاحتقار، وإنعدام التكافؤ الاجتماعي بين الزوجين، إضافة إلى تدخل الأهل في حياة الزوجين ".

وفي السياق ذاته، أكدت إحدى الحالات من " دار الأمان " على أن العوامل المسؤولة عن العنف ضد النساءتتمثل في: " سكوت المرأة عن العنف المُمارس ضدها يجعل الطرف الثاني يتمادى في ممارسة المزيد من العنف، جهل الرجل والمرأة بالحقوق والواجبات مما يؤدي إلى تعدي الحدود، عدم وجود قوانين رادعة للعنف الموجه ضد المرأة، العادات والتقاليد المجتمعية التي تقوم على أساس أن الرجل هو السيد والمرأة تابع له ".

بينما أكدت الأخرى من " مركز بتلكو " على أن هناك ثلاث عوامل وأسباب مسؤولة عن ممارسة العنف ضد النساء، ذكرتها على النحو الآتي " دوافع ذاتية، وهي تنتج من ذات الانسان والتي تكونت نتيجة لظروف خارجية متمثلة في سوء المعاملةوالاهمال والعنف خلال مسيرة حياته. أما الدوافع الاقتصادية فتتمثل في أن الذي يلجأ للعنف يلجأ إليه تفريغاً لمشاعر الغضب والقصور من الناحية المادية. أما الدوافع الاجتماعية، فتتمثل في العادات والتقاليد التي إعتادها المجتمع والتي ينقصها الوعي المجتمعي بحقوق الانسان ".

وثمة عوامل أخرى متنوعة أكد عليها معظم المسؤولين، جاءت على النحو الآتي: الموروثات الاجتماعية والثقافية، سيطرة وهيمنة الرجل، التفسير الخاطئ لتعاليم وقانون الشريعة الاسلامية، الممارسات السيئة كتناول الكحوليات والمخدرات، تدني مستوى الدخل وارتباطه بزيادة إحتمال ممارسة العنف الجسدي، انخفاض المستوى التعليمي للرجل. تأثير وسائل الاعلام والمسلسلات التي تقدمها، والتي تقلل من شأن المرأة وقيمتها في المجتمع، والتي تُعلي من مكانة الرجل. هذا إضافة إلى تدخل الأهل في الحياة الزوجية.

ثالثاً: الآثار المختلفة الناتجةعن العنف المُمارس ضد المرأة:

كشفت بيانات الدراسة الميدانية، والتي تم الحصول عليها من خلال دراسة الحالات عن أن ثمة مجموعة متنوعة من التأثيرات السلبية الناتجة عن ممارسة العنف ضد النساء (عينة الدراسة)، وقد جاء ترتيب تلك التأثيرات من وجهة نظرهن حسب درجة أهميتها، ومستوى خطورتها على النحو الآتي: التأثيرات الاجتماعية، والتأثيرات النفسية والمعنوية، والتأثيرات السلوكية، والتأثيرات المادية

والاقتصادية، والتأثيرات الجسدية، هذا إضافة إلى التأثيرات السلبية على الأبناء.

وعلى الرغم من إتفاق المبحوثات حول هذه التأثيرات، إلا أن وجهات نظرهن في تفسير تلك التأثيرات قد اتسمت بالتباين والتنوع والاختلاف، ففيما يتعلق بالتأثيرات الاجتماعية، فقد أشارت بعض الحالات من " مركز عائشة يتيم " إلى ذلك بما يلي: " تزايد الخلافات بيني وبين زوجي وطلبت الطلاق بسبب سوء المعاملة، وفيه جلسات في المحكمة، والعلاقات بيني وبين أهل زوجي متوترة جدا، والعلاقة بين زوجي وأهلي أيضاً متوترة جدا بسبب سبه المستمر لأهلي كما أنه كان السبب في توتر العلاقات بيني وبين أصدقائي، وهذا الجو من التوتر والعنف الذي يمارسه عليه انعكس بشكل سلبي على الأبناء، من حيث الاهمال وعدم تلبية احتياجاتهم الأساسية إنتقاما مني ".

وقد أضافت حالة أخرى في ذات السياق " كثرة معاملته السيئة لي جعلني أطلب الطلاق، ورفعت عليه قضية خلع، ووكلت محامي رفع القضية ومازالت الجلسات قائمة في المحكمة بيني وبينه، ونتيجة لمعاملته السيئة هجرته حوالي 8 شهور وكل ذلك أدى إلى توتر العلاقات بين زوجي وأهلي ولا يوجد أي تواصل بينا الآن بسبب معاملته السيئة لي ".

وفي السياق ذاته، أكدت إحدى الحالات من " دار الأمان " على ذلك على حد قولها " في الفترة الأخيرة زادت الخلافات بيني وبين زوجي بسبب تدخل أهله في حياتنا، وتوترت العلاقات بيني وبينه وبين أهله بسبب ضرب أخته مما جعلني أتقدم بشكوى فيها لقسم الشرطة، وبناء على ذلك بدأ يعاملني بقسوة وعنف وصلت إلى درجة الاهانة والضرب المبرح إرضاء لأهله

كما أكدت حالة أخرى من " مركز بتلكو " أنه لا يوجد تواصل بيني وبين بنات زوجي المتوفي، كما أنه لا يوجد أي تواصل بين أبنائي وبنات زوجي، فعلى الرغم من أنهم إخوة غير أشقاء إلا أن العلاقات بينهم مقطوعة تماما وخاصة أن العلاقات بيني وبين أهله متوترة جدا ولا يوجد تواصل بينا حتى في المناسبات الاجتماعية ".

وقد أكدت حالة أخرى من المركز ذاته على التأثيرات السلبية الناتجة عن ممارسة الزوج العنف ضدها، وذلك على حد قولها " الخلافات بينا تزايدت في السنوات الأخيرة بسبب خياناته مما إضطرني إلى ترك البيت وطلبت الطلاق، كما أن معاملته السيئة لي أدت إلى كره الأبناء له لدرجة أنهم يرفضون رؤيته أو التواصل معه بسبب إهماله لهم وعدم تلبية احتياجاتهم".

وفيما يتعلق بالتأثيرات النفسية والمعنوية الناتجة عن ممارسة الزوج العنف ضد الزوجة، أشارت معظم الحالات إلى أن هناك مظاهر كثيرة تشير إلى تلك التأثيرات، فعلى حد قول إحدى الحالات من " دار الأمان " " أشعر بأنيأكره طليقي ولا أطيق رؤيته بسبب معاملته السيئة واهاناته المستمرة لي، كما أن هذه الحالة من الضيق أدت إلى توتري النفسي والعصبي وعدم القدرة على النوم بشكل منتظم، مما أثر على قدراتي النفسية والعصبية ".

وفي السياق ذاته ذكرت حالة أخرى من نفس الدار " أتعرض لضغوط نفسية كثيرة لأسباب متعددة منها: الخوف من السكن بالقرب من بنات زوجي بسبب سوء معاملتهم لي، أصبحت عصبية جدا في تعاملي مع أبنائي بسبب توتر العلاقات وزيادة الخلافات بيني وبين أبوهم، أصبت بحالة من الاكتئاب والاحباط بسبب سوء معاملة زوجي لي ".

وقد أكدت حالة أخرى من " مركز عائشة يتيم " على ذلك " أصبحت أشك بصورة مستمرة في سلوكياته، وأكره الاستمرار في المعيشة والحياة معه بسبب التوتر في علاقتنا ببعض، كما أنني أشعر بعد الأمان وعدم الاستقرار في حياتي الزوجية لأنه باستمرار يوجه لي الاهانات والشتايم والقذف بألفاظ بذيئة تتعلق بالشرف والعرض في وجود أهله".

وفيما يتعلق بالتأثيرات الجسمية الناتجة عن ممارسة الأزواج للعنف ضد زوجاتهم، أجمعت الحالات على أن ثمة مظاهر عديدة تعبر عن هذا العنف، حيث أشارت إحدى الحالات من " دار الأمان " إلى ذلك على حد قولها " زوجي يعاملني بقسوة شديدة، وخاصة بالضرب الذي أدى إلى وجود جروح كثيرة في جسمي، حيث ضربني في إحدى المرات بالسكينة واحدث جروح في اليد مازالت موجودة إلى الآن، ومن كثرة ضربه لي لدي كدمات كثيرة في الجسم وفي احدى المرات ضربني حتى أحدث شرخ في رأسي".

وأضافت حالة أخرى من " مركز بتلكو " " زوجي يضربني كثيرا مما أحدث كدمات في جسمي وفي وجهي وتعرضت للإصابة ببعض الأمراض النفسية والعصبية أو الاعاقة بسبب ضربه لي بصورة مستمرة".

وبالنسبة للتأثيرات المادية والاقتصادية، والتي تتعلق برفض الزوج الانفاق على الأسرة وإهمال الزوجة وعدم الوفاء باحتياجاتها، أشارت إحدى الحالات من "دار الأمان " إلى العنف المادي الذي يمارسه زوجها عليها، وذلك على حد قولها " زوجي لا يوفر المكان المناسب للسكن غرفة واحدة في منزل الأهل نقيم فيها أنا وهو والأبناء رغم أن لديه قدرات مادية يستطيع أن يؤجر لنا مسكن مستقل نعيش فيه. ترك الأبناء وعدم الانفاق عليهم مما يشعر الأبناء بالحرمان المادي مقارنة بأصدقائهم في المدرسة، وهو ما يصيبهم بالتوتر والاحباط ويؤثر على مستواهم الدراسي ".

إضافة إلى التأثيرات السلبية السابقة، هناك تأثيرات أخرى ناتجةعن المعاملة السيئة من قبل الأزواج لزوجاتهم، أشارت إليها الغالبية العظمى من حالات الدراسة منها: فقدان الزوجات الثقة بالنفس، وعدم القدرة على تربية الأبناء التربية الصحيحة، تعرض بعض الزوجات للاكتئاب والاحباط وبعض الأمراض النفسية والعصبية، وذلك نتيجة للتوتر المستمر الذي يتعرضن له من قبل أزواجهن.

هذا إلى جانب إنعكاسات كل ذلك على الأبناء، مثل إنعدام الثقة بالنفس، أن بعض الأبناء يعانون من الانطواء، وتدهور مستواهم الدراسي والتعليمي، ووجود ميول عدوانية وعصبية زائدة لدى بعض الأبناء نتيجة للجو الأسري المتوتر الذي يعيشون فيه. هذا فضلاً عن عدم شعورهم بالأمان والاستقرار، والكره المتزايد

للآباء، وعدم التواصل معهم....وغير ذلك من تأثيرات سلبية أخرى تجسد حالات التوتر والعنف الذي تتعرض له الزوجات من قبل الأزواج.

نستنتج من التحليلات السابقة، أن ثمة إتفاقاً عاماً بين حالات الدراسة في المراكز والمؤسسات المختلفة(مجالات الدراسة)، حول التأثيرات السلبية المختلفة التي تنتج عن ممارسة الأزواج للعنف بأشكاله وأنماطه المختلفة(الجسدي، المعنوي والنفسي، المادي والاقتصادي، الجنسي، الجسمي والبدني، إضافة إلى العنف الاجتماعي...وغيرها من أشكال العنف الأخرى).

هذه التأثيرات تُعد تأثيرات نسبية من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث تعرضت أي منهن لشكل. أو أكثر من تلك الأشكال، وهو الأمر الذي يترتب عليه إنعكاسات وتأثيرات خطيرة على كافة المستويات، وهو ما أوضحته البيانات الميدانية السابقة، والتي جاءت على لسان المبحوثات في المراكز المختلفة. هذه التأثيرات تشير بوضوح إلى أننا أمام ظاهرة خطيرة تتنامى معدلاتها في المجتمع البحريني، وبخاصة أن خصائص عينة الدراسة تشير إلى أن الغالبية العظمى من هؤلاء النساء الذين يعانون من تلك الأشكال من العنف هن نساء بحرينيات، كما أن الغالبية العظمى أيضاً من الأزواج مواطنين بحرينيين، وهو ما يزيد الأمر خطورة.

وفيما يتعلق بوجهات نظر المسؤولين في مراكز ومؤسسات رعاية النساء المعنفات حول الآثار الناتجة عن ممارسة العنف ضد النساء، فقد كشفت البيانات الميدانية عن إتفاق عام بين المسؤولين عن أن ثمة مجموعة من الآثار التي تنتج عن العنف المُمارس ضد النساء، من تلك الآثار ما يأتي: الآثار الاجتماعية والآثار النفسية والمعنوية، والآثار السلوكية، والآثار المادية والاقتصادية، والآثار الجسدية. هذا إضافة إلى تأثير العنف ضد المرأة على الأبناء، وتأثيرات العنف الموجه ضد المرأة على الأسرة والمجتمع. وعلى الرغم من إتفاقهم حول هذه التأثرات، إلا أن ثمة اختلافات وتباينات في وجهات نظرهم حول مدى أهمية هذه التأثيرات، ودرجة خطورتها. ويمكن توضيح وجهات نظر بعض المسؤولين في المراكز والمؤسسات المختلفة فيما يتعلق بتشخيصهم وتفسيرهم لتلك التأثيرات فيما يأتي:

بالنسبة للتأثيرات الاجتماعية، فقد أكدت إحدى الحالات في "دار الأمان " على أن التأثيرات الاجتماعية تتمثل في " ضعففي تكوين العلاقات الاجتماعية، عدم القدرة على تنشئة الأبناء التنشئة السليمة، وبالتالي يؤدي ذلك إلى إنحراف الأبناء. هذا إضافة إلى إزدياد حالات الطلاق، وعدم قدرة الزوجة على القيام بدورها كأم أو كزوجة أو كموظفة، إضافة إلى أن من التأثيرات الأخرى تدمير إنسانية المرأة".

وحول التأثيرات الاجتماعية أيضاً الناتجة عن ممارسة العنف ضد المرأة، أشارت إحدى الحالات في " مركز عائشة يتيم " إلى حدوث التفكك الأسري والطلاق، وإضطراب العلاقة بين أهل الزوج وأهل الزوجة، وجنوح أبناء الأسرة، وإهمال من قبل الزوجة أو الزوج للأبناء، إضافة إلى عدم التمكن من تربية الأبناء التربية النفسية والاجتماعية الصحيحة ".

وأشارت حالة أخرى من "مركز بتلكو " إلى أن التأثيرات الاجتماعية تتمثل

في " أن المرأة المعنفة عادة ما تعاني من العزلة وعدم القدرة على التواصل مع الآخرين، وعدم قدرة المرأة على المشاركة الفعالة في المجتمع، إضافة إلى عدم إعتناء المرأة بنفسها وبالأطفال ".

وبالنسبة للتأثيرات النفسية والمعنوية، أوضحت إحدى الحالات في "مركز عائشة يتيم " إلى ذلك، على حد قولها " فقدان الثقة بالنفس وعدم احترام الذات، الشعور بالإحباط والاكتئاب والقلق والتوتر النفسي والعصبي والخوف، عدم الشعور بالأمان، والحرمان من النوم والراحة وفقدان القدرة على التركيز ".

وحول التأثيرات النفسية الناتجة عن ممارسة العنف ضد النساء، أكدت إحدى الحالات من " دار الأمان " على " الاصابة بالمشاكل النفسية التي تؤثر على صحتها البدنية مثل فقدان الثقة بالنفس وقلة تقدير الذات والشعور بالقلق والاكتئاب والاحباط، وسرعة الانفعال وصعوبة التركيز، والشعور بالمذلة والمهانة أمام الآخرين وخاصة أهل الزوج ".

أما فيما يتعلق بالتأثيرات السلوكية الناتجة عن العنف الممارس ضد النساء، فقد أشارت إحدى الحالات من " دار الأمان " إلى ذلك على حد قولها " ضعف شخصية المرأة، حيث تكون شخصيتها مهزوزة في التعامل مع الآخرين، كما أن العنف ضد المرأة قد يؤدي في بعض الأحيان إلى إنحرافها، كما أن العنف قد يصبح سهلاً بالنسبة لها تمارسه على الآخرين ".

وقد أكدت حالة أخرى من " مركز عائشة يتيم " إلى التأثيرات السلوكية الناتجة عن ممارسة العنف ضد النساء تتمثل في" ازدياد الميول والاتجاهات والسلوكيات العدوانية لدة المرأة، عدوانية المرأة تجاه الزوج والأبناء، عدم إهتمام المرأة بنفسها، إضافة إلى العزلة وعدم الرغبة في التواصل مع الآخرين ".

أما بالنسبة للتأثيرات المادية والاقتصادية التي تنتج عن العنف المُمارس ضد المرأة، فثمة مظاهر متعددة أشارت إليها إحدى الحالات من " مركز عائشة يتيم " " إن زيادة المشاكل والعنف المُمارس ضد المرأة، قد يؤدي إلى عدم قدرتها على العطاء من الجانب الاقتصادي حيث أنها تفقد التركيز وتقل قدرتها على أداء وظيفتها بشكل جيد، وبالتالي لا تستطيع الانتاج في مجال العمل، وهذا يؤثر على تنمية المجتمع ".

كما أكدت حالة أخرى من " دار الأمان " على التأثيرات الاقتصادية والمادية التي تنتج عن العنف ضد النساء، على حد قولها " إلى جانب الكلفة المعنوية للعنف ضد المرأة والأبناء، هناك أيضاً كلفة مادية تتمثل في فقدان المرأة لعملها وتحملها تكاليف العلاج ومصاريفها الشخصية ".

وفي السياق ذاته، أكدت حالة من " مركز بتلكو " على أن التأثيرات السلبية للعنف الممارس ضد المرأة يتمثل في " كلفة الخدمات القضائية بسبب رفع قضايا على الزوج، استدانة المرأة للمال لتوفير احتياجاتها واحتياجات الأبناء بسبب عدم إنفاق الزوج، هذا إلى جانب فقدان المسكن المناسب ".

فيما يتعلق بالتأثيرات الجسدية الناتجة عن ممارسة العنف ضد المرأة، أشارت إحدى الحالات من " مركز عائشة يتيم " إلى أن من مظاهر ذلك " الكسور

والكدمات والاصابات في الرأس، كما أن المرأة المعنفة قد تصاب ببعض الأمراض مثل الصراع النفسي والقرح والآلام المزمنة في الجسم ".

كما أكدت حالة أخرى من " دار الأمان " إلى ذلك على حد قولها " نتيجة للعنف الجسدي المُمارس ضد المرأة عادة ما تصاب بعاهات جسدية بسبب الضرب المبرح من قبل الزوج في الغالب، وقد تتعرض بعض النساء للقتل أو محاولات الانتحار".

ومن المؤكد أن العنف ضد المرأة لا يحدث تأثيرات سلبية فقط على المرأة المعنفة، ولكن أيضاً تنعكس تلك التأثيرات علىالأبناء، وقد أشارت إحدى الحالات في " مركز عائشة يتيم " في تشخيصها لتلك التأثيرات على الأبناء بقولها " عدم قدرة الأبناء على الحصول على التربية السليمة وإنحراف الأبناء، وأن الأبناء قد يتعرضون إلى الاصابة ببعض الأمراض النفسية، وقد تتزايد الميول والاتجاهات العدوانية لدى الأبناء، إضافة إلى التأخر الدراسي وانخفاض مستوى التحصيل للأبناء".

كما أشارت حالة أخرى من " دار الأمان " إلى أن تأثيرات العنف ضد المرأة ينعكس على الأبناء، ومن مظاهر تلك التأثيرات " زيادة فرص إنحراف الأبناء الذين ينشؤون في بيئة غير مستقرة، زيادة الميول العدوانية لدى الأبناء، حدوث اضطرابات نفسية للطفال هذا إضافة إلى القلق والتوتر والاكتئاب وعدم احترام الذات، وانخفاض مستوى التحصيل الدراسي للأبناء ".

وفي السياق ذاته، أكدت حالة أخرى من " مركز بتلكو " إلى التأثيرات التي تنتج عن ممارسة العنف ضد المرأة على الأبناء، على حد قولها " يعاني أبناء النساء المعنفات من أعراض نفسية نتيجة للإساءة المباشرة أو غير المباشرة عليهم، مما يترك آثاراً قريبة وبعيدة على الطفل ومن الآثار القريبة أعراض القلق وردود الفعل مثل الاكتئاب وأعراض سلوكية انسحابية، ومن الأعراض الأخرى الاضطرابات السلوكية مثل التبول اللاإرادي والانحرافات المختلفة، واضطرابات نفسية أخرى مثل التأخر الدراسي والتنمر ".

وفيما يتعلق بتأثيرات العنف ضد المرأة على الأسرة والمجتمع، فقد أشارت إحدى الحالات من " دار الأمان " إلى ذلك على حد قولها " التفكك الأسري، تسرب الأبناء من التعليم، الطلاق، إضطراب العلاقات بين الأسرة والعائلات جنوح أبناء الأسرة التي يسودها العنف، أن تفكك الروابط الأسرية وانعدام الأمان مما يؤدي إلى تهديد كيان المجتمع بالكامل ".

وأضافت حالة أخرى من " مركز بتلكو " " الأسرة التي تعاني من العنف ضد المرأة يؤدي إلى ازدياد معدلات العنف في المجتمع ويؤثر بشكل سلبي على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية".

أما فيما يتعلق بسلوكيات النساء المعنفات داخل المراكز والمؤسسات، فقد كشفت بيانات الدراسة الميدانية التي تم الحصول عليها من المسؤولين في المراكز والمؤسسات، أن سلوكيات النساء المعنفات تختلف حسب طبيعة مشكلة كل إمرأة،

وحسب طبيعة العنف الذي تعرضت له، ومدى انعكاساته على شخصيتها، ومن سلوكياتها داخل المؤسسة، حيث أشارت إحدى المسؤليات في "مركز عائشة يتيم " إلى ذلك " غالباً ما تظهر بعض السلوكيات على النساء المعنفات، وتتراوح تلك السلوكيات بين الهدوء والاحترام، والتوتر والقلق النفسي، وأيضاً التوقف على التعامل مع العاملين في المركز، أما السلوكيات الأخرى التي تظهر وهي تابعة لطبيعة الجلسات الاجتماعية أو النفسية المقدمة من قبل الأخصائيات الاجتماعيات".

بينما أكدت حالة أخرى من المسؤولين في " دار الأمان " على حد قولها " بعض النساء المعنفات داخل الدار يكون سلوكهم غير سوي نظراً للضغوطات وزيادة التفكير في المشاكل التي تعرضن لها، حيث أن أغلب النساء يفقدن الثقة بأنفسهن وبالآخرين، ويكن في حالة من الخوف من المستقبل، وبعضهن يعانين من الاكتئاب والاحباط والخوف من البوح بالمشكلة التي تعرضن لها وكذلك طبيعة ونوع العنف الذي تعرضن له وبخاصة من قبل أزواجهن ".

وفي السياق ذاته، أشارت حالة أخرى من " مركز عائشة يتيم " إلى أن سلوكيات النساء المعنفات داخل المؤسسة تتسم بالتأرجح بين الهدوء والتوتر، فعلى حد قول إحدى الحالات " عندما تحضر المرأة المعنفة إلى المركز تكون بصورة عامة هادئة ومحترمة، وتعامل العاملين في المركز باحترام، إلا أنه من خلال الجلسات الارشادية يتضح مظاهر سلوكها الآخر من الناحية النفسية والعصبية، التوتر والعصبية والقلق وظهور ميولها العدوانية ".

رابعاً: الأساليب الملائمة للحد من ظاهرة العنف ضد المرأة:

إنطلاقاً من التشخيص الواقعي لظاهرة العنف ضد النساء في المجتمع البحريني، وذلك من حيث مظاهره وأنواعه، وعوامله المختلفة، وتأثيراته المتعددة على كافة المستويات من ناحية، ونظراً لأن الظاهرة أضحت تمثل درجة عالية من الخطورة على المستويين الأسري والمجتمعي من ناحية أخرى، فإن التعرف على الأساليب والوسائل المختلفة التي يمكن من خلالها مواجهة تلك الظاهرة، والحد من معدلات انتشارها والتقليل من درجة خطورتها، وذلك من وجهة نظر النساء المعنفات، يُعد محوراً مهماً من محاور الدراسة الراهنة. ويمكن الكشف عن تلك الوسائل والأساليب المقترحة من وجهة نظر النساء المعنفات للحد من هذه الظاهرة، من خلال البيانات الميدانية التي تعبر عن استجاباتهن.

لقد أشارت إحدى الحالات من " دار الأمان " إلى " التوعية الاعلامية للمجتمع بخصوص العنف ضد المرأة وآثاره، وأضافت " غرس الوازع الديني لأفراد المجتمع وخاصة الرجال". كما أكدت حالة أخرى من نفس الدار على بعض المقترحات، جاءت على النحو الآتي: " التحرر من العادات والتقاليد التي تمنع المرأة من الحصول على حقوقها كاملة، وأن تفرض غرامة مالية كبيرة على الزوج الذي يمارس العنف على زوجته سواء كان عنف بدني أو نفسي أو مادي، وأن لا تقبل المرأة العنف ضدها وأن تسعى لتغيير الوضع الحالي بمختلف الطرق بما يضمن لها الاحترام وخاصة من جانب الزوج".

بينما عبرت حالة أخرى من "مركز عائشة يتيم " عن وجهة نظرها في كيفية مواجهة العنف ضد المرأة، أو الحد من انتشار الظاهرة، وذلك على حد قولها " توعية المرأة والرجل قبل الزواج من خلال محاضرات وورش عمل عن الحياة الزوجية، الاتفاق بين الزوجين على كيفية تربية الأبناء، وعلى كيفية إدارة حياتهما الزوجية بالحسنى والمعروف ". وأضافت حالة أخرى من المركز ذاته " إنشاء مكاتب استشارية تلجأ اليها المرأة واعطاء دورات تدريبية للمقبلين على الزواج لتثقيفهم حول الحياة الزوجية وكيفية أن يحترم كل من الطرفين الطرف الآخر".

وذكرت إحدى الحالات من " مركز بتلكو " عن مقترحاتها للحد من ظاهرة العنف ضد النساء على حد قولها " تأهيل الزوجات ببرامج تدريبية في حال تعرضها للعنف وكيفية أن تقي نفسها وتدافع عن حقوقها، وتسهيل تحويل الحالات التي تحتاج إلى استشارات نفسيةوعلاجها ولو بالإجبار". وأضافت الحالة "ضرورة عمل فحصوات دورية للزوج للتأكد من حالته النفسية والعصبية والانفعالية، وتوفير جلسات ارشاد للزوج للتوعية في كيفية التعامل مع زوجته والأبناء ومراعاة حقوقها وحقوق الأبناء وضرورة أن يوفر كل ما يحتاجون إليه من مصاريف وخلافه".

نستنتج من البيانات الميدانية السابقة، أن هناك مجموعة من المقترحات والأساليب التي عبرت عنها الغالبية العظمى من النساء المعنفات على مستوى المراكز المختلفة، هذه المقترحاتقد جاءت وفقاً لدرجة أهميتها من وجهة نظرهن على النحو الآتي:

-ضرورة أن تكون هناك مراكز ومؤسسات متخصصة للإرشاد والتوجيه الأسري، وذلك لتقديم برامج توعية ليس فقط للزواج، ولكن أيضاً للزوجات على كيفية الحياة والمعيشة المشتركة، وكيف يتعامل كل منهما مع الآخر.

-ضرورة أن تهتم الأسرة بعملية التنشئة الاجتماعية للأبناء، بحيث تجنبهم اللجوء للعنف، وخاصة الأبناء الذكور، وهو ما ينعكس على بنيتهم الشخصية واتجاهاتهم وسلوكياتهم في المستقبل.

-التوعية المجتمعية بخطورة ظاهرة العنف بصورة عامة، والعنف ضد النساء بخاصة، ويتم ذلك من خلال عدد من المؤسسات الاجتماعية المنوطة بعملية التوعية مثل: المؤسسات الدينية والمؤسسات الاعلامية.

-من الضروري أن لا تصمت المرأة أما العنف المُمارس عليها مهما كان نوعه، وأن تطالب بحقوقها الزوجية المختلفة عن طريق المحاكم والجهات المتخصصة ذات العلاقة.

-من الأهمية إجراء دراسات إجتماعية متخصصة للتعرف علىأنواع العنف الذي يمارس ضد النساء، والأكثر انتشاراً في المجتمع، والكسف عن عواملـه وأسبابه المختلفة، وتأثيراته على المرأة بخاصة والأبناء والأسرة والمجتمع بصورة عامة.

-من الضروري التحرر من العادات والتقاليد المتوارثة، والتي تعمق وتدعم قيم التمييز النوعي ضد المرأة والتحيز للرجل، والتقليل من قيمة المرأة ومن مكانتهاوأدوارها في المجتمع.

-تفعيل القرارات والاتفاقيات الدولية والمحلية التي تتعلق بحماية المرأة، وكذلك تفعيل دور الجمعيات النسائية والمؤسسات الأهلية والحكومية الأخرى العاملة في مجال المرأة بخاصة، ومجال الأسرة والطفولة بصورة عامة، من أجل حماية المرأة والدفاع عن مصالحها على كافة المستويات: المادية والجسدية والمعنوية....غيرها من المجالات الأخرى.

لا شك في أن التعرف على مقترحات المسؤولين في مراكز ومؤسسات رعاية النساء المعنفات، حول الأساليب الملائمة للحد من الظاهرة ومواجهتها، يعتبر أمراً مهماً في هذا المجال، وبخاصة أن هؤلاء المسؤولين هم أكثر الفئات إحتكاكاً بالنساء المعنفات، ومعرفة بظروفهم المختلفة. ولقد كشفت بيانات المقابلات المتعمقةأنه على الرغم من إتفاق المسؤولين حول مجموعة من الأساليب والآليات التي تمثل من وجهة نظرهم إجراءات مهمة لمواجهة الظاهرة والحد من خطورتها، ويمكن توضيح آراء بعض المسؤولين في هذا المجال فيما يلي:

أشارت إحدى الحالات من " مركز عائشة يتيم " " أن ثمة أساليب يمكن من خلالها مواجهة الظاهرة، وتتمثل تلك الأساليب من وجهة نظرها على النحو الآتي " تعديل القوانين التي تعطي مشروعية للعنف ضد المرأة، رفع كفاءة العاملين بالمهن ذات العلاقة المباشرة في العمل في مجالات العنف ضد المرأة، إشراك المؤسسات التعليمية في برامج مكافحة العنف الموجه ضد المرأة، التعاون والتشبيك بين المؤسسات العاملة في هذا المجال وتبادل الخبرات. إضافة إلى تقديم الدعم للأسر المفككة من خلال برامج الارشاد الأسري. إضافة إلى ضرورة دمج الوقاية من العنف الأسري بعامة، والعنف ضد المرأة في السياسات الاجتماعية والثقافية، فضلاً عن ضرورة تكثيف برامج التوعية حول العنف ضد المرأة في كافة المنظمات العاملة في هذا المجال ".

كما أشارت حالة أخرى من المركز ذاته إلى ذلك، فعلي حد قولها " تطبيق القوانين الاسلامية ومعاقبة من يمارس العنف ضد المرأة، وتوعية المرأة بحقوقها وكيفية إيصال صوتها للمجتمع بعدم السكوت عن العنف، ونشر التوعية للذكور عبر نشر ثقافة الاحترام وتقدير المرأة، وأيضاً توعية المجتمع من خلال المؤسسات المختلفة الحكومية والأهلية بأشكال العنف وآثاره على المرأة والأبناء والأسرة والمجتمع بصورة عامة ".

وقد أكدت حالة أخرى من " دار الأمان " إلى أن هناك أساليب يمكن من خلالها مواجهة ظاهرة العنف ضد النساء، من تلك السياسات والاجراءات من وجهة نظرها " تعزيز الوعي الاجتماعي والقانوني للمرأة بحقوقها وواجباتها، وتوفير مراكز متخصصة في مجال الارشاد الأسري تهتم بتعزيز الصحة النفسية والاستقرار الأسري للمرأة، هذا إضافة إلى ضرورة مناهضة العنف الواقع على المرأة بتقديم برامج وقائية وعلاجية كضمان لحقوق المرأة وحمايتها من العنف ".

وفي السياق ذاته، أكدت حالة أخرى من " مركز بتلكو " أن هناك أساليب يمكن من خلالهامواجهة العنف ضد النساء، وذلك على حد قولها " نشر التوعية المجتمعية من خلال وسائل الاعلام ومؤسسات الدولة، وأيضاً لابد من إخضاع

الطرفين قبل الزواج لورش عمل ودورات تثقيفية في كيفية التعامل بين الزوجين في الحياة الأسرية، هذا إضافة إلى زيادة الوازع الديني لكلا الطرفين، وزيادة مراكز التوافق الأسري لعلاج المشاكل الأسرية، ولا بد أن تكون المرأة على وعي ودراية بالجهات المختصة التي تلجأ إليها في حال تعرضها للعنف".

ومن المعوقات والتحديات الأخرى التي تحول دون قيام مؤسسات ومراكزرعايةالنساء المعنفاتبدورها كما ينبغي، قصور الدعم المادي للمؤسسات والمراكز، نظرة المجتمعغير الواضحة لدور هذه المراكز والمؤسسات، عزوف بعض النساء عن الاستفادة من الخدمات التي تقدمها تلك المراكز بسبب نظرة المجتمع، هذا إضافة إلى قصور الجانب الاعلامي بدور هذه المؤسسات وجهودها في خدمة المرأة.

خامساً: المعوقات والتحديات التي تواجه المراكز عن رعاية النساء المعنفات وأساليب مواجهتها:

على الرغم من أهمية المقترحات التي قدمها المسؤولين العاملين في مراكز ومؤسسات رعاية النساء المعنفات، والتي تتعلق بالأساليب الملائمة لمواجهة الظاهرة، فإن المسؤولين في هذه المراكز والمؤسسات قد أكدوا على أن هناك كثير من الصعوبات والتحديات التي تواجه تلك المؤسسات في مواجهة الظاهرة، ويمكن توضيح تلك التحديات من وجهة نظر بعض المسؤولين، حيث أشارت أحد المسؤولين من "مركز عائشة يتيم " إلى ذلك على حد قوله " عدموجود دعم كاف من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية في دعم هذه المراكز التي أسست لحماية النساء المعنفات، ولذلك لا بد من تكاتف جميع الهيئات والمؤسسات في المجتمع لدعم هذه المراكز، وتقوية دورها ليس فقط في مجال الرعاية، ولكن أيضاً في مجال الوقاية من انتشار الظاهرة وتنامي معدلاتها ".

كما أكدت حالة أخرى من "دار الأمان " على أن هناك صعوبات ومعوقات تواجه مراكز ومؤسسات رعاية النساء المعنفات منها" ضعف الممارسة المهنية، وضعف التمويل المقدم لبعض المراكز، وعدم وجود تنسيق بين المراكز وبعضها البعض، وعدم وجود إعلان كاف لأفراد المجتمع عن هذه المراكز والدور الذي تقوم به".

وأشارت حالة أخرى من " مركز بتلكو " إلى أن من التحديات التي تواجه المراكز والمؤسسات " قلة الوعي المجتمعي بأهمية خدمات الارشاد الأسري، وتأثيرها الإيجابي على المرأة والأسرة، ونقص الوعي المجتمعي بمفهوم العنف، ونقص الوعي المجتمعي بالحقوق والواجبات القانونية للنساء المعرضات للعنف".

سادساً: دور المؤسسات المجتمعية لمواجهة ظاهرة العنف ضد النساء:

نظراً لأن ظاهرة العنف ضد النساء، قد أضحت تشكل ظاهرة خطيرة، تهدد الاستقرار الأسري والمجتمعي، فإن الأمر يتطلب أن تقوم المؤسسات المجتمعية المختلفة (الحكومية والأهلية) بدور فاعل ومؤثر للحد من انتشار الظاهرة

أو القضاء عليها تماماً. لذلك فإن التعرف على آراء المسؤولين ووجهات نظرهم حول الدور الذي يجب أن تقوم به المؤسسات المختلفة في هذا المجال، يعتبر أحد المحاور الرئيسية في الدراسة الراهنة. ويمكن الكشف عن وجهات نظرهم فيما يأتي:

ثمة إتفاق عام بين المسؤولين على أن المؤسسات المتلفة يجب أن تقوم بدور فاعل ومؤثر في مجال مكافحة ظاهرة العنف ضد النساء. فقد كشفت بيانات الدراسة الميدانية أن هناك كثير من المؤسسات والهيئات التي ينبغي أن تقوم بهذا الدور، وتتمثل هذه المؤسسات في: المؤسسات الاعلامية، والمؤسسات الدينية، والجمعيات النسائية، ومنظمات حقوق الانسان، والأجهزة الأمنية، والمؤسسات التشريعية، والدولة. وثمة تباين واختلاف بين وجهات نظر المسؤولين في الدور الذي يجب أن تقوم به كل مؤسسة من تلك المؤسسات فيما يأتي:

– المؤسسات الاعلامية، أشار أحد المسؤولين من " دار الأمان " إلى الدور الذي يجب أن تقوم به المؤسسات الاعلامية، وذلك على حد قوله " تغيير الصورة النمطية للمرأة المقدمة من خلال وسائل الاعلام، وذلك من خلال إيجاد برامج إعلامية تدعم المرأة. ونشر الوعي المجتمعي بضرورة التصدي للعنف ضد المرأة عن طريق حملات إعلامية توعوية، والعمل على إنتاج برامج توعوية ارشادية توجه للمجتمع بكل فئاته الاجتماعية ".

كما أكدت مسؤولة أخرى من" مركز عائشة يتيم " إلى الدور الذي يجب تقوم به المؤسسات الاعلامية في مكافحة العنف ضد النساء، وذلك على حد قولها " تفعيل دور وسائل الاعلام للحد من موجات العنف الأسري، والتعريف بمراكز الارشاد الأسري المتوافرة لخدمة النساء المتعرضات للعنف، وتناول قضايا العنف لتوعية أفراد المجتمع بأنواعه وآثاره ".

وفي السياق ذاته، أكد أحد المسؤولين في " مركز بتلكو " على " أن وسائل الاعلام تلعب دور في نشر العديد من الثقافات للمجتمع، حيث لابد من حذف المشاهد والمقاطع التي توحي بتدعيم ظاهرة العنف واحلال مكانها برامج توعوية لتوعية أفراد المجتمع حول العنف وآثاره على الأسرة وأيضاً الاكثار من البرامج المناهضة لظاهرة العنف بشكل عام والعنف ضد المرأة بخاصة، حتى تصبح هذه السلوكيات منبوذة من المجتمع ".

– المؤسسات الدينية، ثمة إتفاق بين المسؤولين في مراكز ومؤسسات رعاية النساء المعنفات على أن المؤسسات الدينية لها دور كبير في مواجهة العنف ضد النساء، ولقد أشارت إحدى الحالات من " دار الأمان " إلى هذا الدور على النحو الآتي " للمؤسسات الدينية دور فعال في استقطاب فئات المجتمع ولا بد للمؤسسات الدينية من توعية أفراد المجتمع عن كيفية التغلب على ظاهرة العنف ضد المرأة ومحاولة معالجة حالات الطلاق والتفكك الأسري، وكذلك رفض الأفكار والتقاليد التي تحط من شأن المرأة، ولابد من الاكثار من المحاضرات والندوات المتعلقة بهذا الموضوع ".

وفي السياق ذاته، أكدت حالة أخرى من " مركز عائشة يتيم " " أنه على

رجال الدين المعنيين في تلك المؤسسات أن يوضحوا لأفراد المجتمع كيف أن الاسلام رفع من شان المرأة وكرمها، وأن يبينوا للرجال بصفة خاصة عن غضب الرحمن عن من يؤذي المرأة، وأن يستغلوا خطب الجمعة والمناسبات الدينية لطرح الموضوع. هذا إلى جانب إنشاء مؤسسات داعمة للندوات الدينية التي تحث على أهمية المرأة ودورها البناء والفعال في الحياة الأسرية والاجتماعية".

وثمة آراء أخرى للمسؤولين تؤكد على ضرورة التركيز على القضايا التي تتعلق بالمرأة ودورها الفاعل والمؤثر في المجتمع، وأيضاً ضرورة تصحيح المفاهيم الخاطئة التي تقلل من مكانة المرأة وقيمتها في المجتمع، وكذلك دعم المؤسسات الدينية للمرأة، والتشبيك مع المؤسسات الأخرى الداعمة لمكافحة العنف الأسري بصفة عامة، والعنف ضد النساء بخاصة.

-الجمعيات النسائية، لا شك في أن الجمعيات النسائية بوصفها إحدى منظمات المجتمع المدني يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في مجال حماية حقوق المرأة، والدفاع عن قضاياها ومشكلاتها، وذلك في ظل الظروف الراهنة، التي تعتبر فيها قضايا المرأة من أبرز القضايا المطروحة على الساحة ليس فقط على المستوى العالمي، ولكن أيضاً على المستويين: الإقليمي والمحلي.

إنطلاقاً من ذلك، وفي ظل الظروف والواقع الذي تعيشه المرأة في المجتمع البحريني، والذي تعاني فيه من إضطهاد وعنف على إختلاف أنواعه وأشكاله، فثمة إتفاقاً بين المسؤولين العاملين في مراكز ومؤسسات رعاية النساء المعنفات على أن هذه المنظمات نبغي أن يكون لها دور فاعل ومؤثر في هذا المجال، ويمكننا أن نشير لآراء بعض هؤلاء المسؤولين في طبيعة هذا الدور فيما يأتي:

وثمة إتفاق بين المسؤولين على أهمية الدور الذي يجب أن تقوم به الجمعيات النسائية في مجال مكافحة العنف ضد النساء، حيث أشارت إحدى الحالات من " دار الأمان " إلى ذلك على حد قولها" صياغة استراتيجيات أهلية دقيقة تساهم في توحيد الجهود لمناهضة العنف ضد المرأة وتعزيز دورها في المجتمع، وتكثيف برامج التوعية والارشاد الأسري، والتعاون مع الاعلام بشتى صوره لدعم قضايا المرأة، هذا إضافة توفير البرامج التدريبية المكثفة للعاملين في المجال نفسه ".

وفي السياق ذاته، أكدت حالة أخرى من " مركز عائشة يتيم " إلى الدور الذي يجب أن تقوم به الجمعيات النسائية، وذلك على حد قولها " تقديم برامج وقائية للمرأة وللشباب المقبلين على الزواج، وتقديم برامج توعية للنساء بحقوقهم وواجباتهم، وكذلك تقديم محاضرات وورش عمل للرجال لتوعيتهم بأضرار ممارسة العنف ضد المرأة والأسرة. هذا إلى جانب تقديم برامج لإعادة تأهيل النساء المعنفات، وتوعية النساء بمفهوم العنف وأنواعه وتأثيراته السلبية عليها وعلى الأسرة والمجتمع بصورة عامة".

كما أشارت إحدى الحالات من المركز ذاته إلى ذلك " لابد أن يكون

للجمعيات النسوية دور فاعل ومؤثر لحفظ كيان المرأة الانساني، وأن تقوم على العمل بأجراء الدراسات الميدانية حتى تتمكن من الإنخراط في المجتمع".

وفي السياق ذاته، أكدت حالة أخرى من " دار الأمان " على " ضرورة عمل تشبيك بين الجمعيات النسائية للمطالبة بسن قوانين للحد من العنف ضد المرأة ولحماية حقوقها بالكامل، إضافة إلى توعية المرأة بحقوقها وأشكال العنف المُمارس عليها، والإكثار من المحاضرات والبرامج وورش العمل لرفع مستوى المرأة الثقافي والاجتماعي ".

– منظمات حقوق الانسان، كشفت البيانات الميدانية عن إتفاق المسؤولين في المراكز والمؤسسات المختلفة على ضرورة إقامة مراكز لرصد ظواهر العنف الممارس ضد النساء، وإجراء الدراسات والبحوث المتخصصة، للتعرف على العوامل المسؤولة عن تلك الظاهرة، وتحديد أبعادها ومظاهرها، وكيفية مواجهتها.

وقد أشارت إحدى الحالات من " مركز بتلكو " إلى الدور الذي يجب أن تقوم به هذه المنظمات على النحو الآتي " توسيع نطاق الخدمات المقدمة من المنظمات للجهات الداعمة لحقوق المرأة في جميع أنحاء العالم، وكذلك تفعيل التشبيك والتعاون مع المؤسسات العاملة في مجال مكافحة العنف ضد النساء، هذا إضافة إلى ضرورة دعم هذه المؤسسات بالبرامج الوقائية والعلاجية والانمائية المقدمة من جهات وهيئات عالمية متميزة ".

وفي السياق ذاته، أكدت حالة أخرى من " مركز عائشة يتيم " إلى " ضرورة اعتراف منظمات حقوق الانسان بأن تعرض المرأة للعنف يمثل إنتهاكاً لحقوق الانسان، وأنه لابد من إتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على هذه الظاهرة واحترم انسانية المرأة وحقوقها".

ونظراً لخطورة الظاهرة، وتعدد أبعادها وعواملها المختلفة، وتأثيراتها المتعددة على كافة الأصعدة: الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأسرية والمجتمعية بصورة عامة، فمما لا شك فيهأن ثمة أبعاداً أخرى للظاهرة تتعلق بالجوانب الأمنية، لذلك، فإن التعرف على الدور الذي يجب أن تقوم به الأجهزة الأمنية لمكافحة الظاهرة يعتبر أمراً مهماً، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

–الأجهزة الأمنية، اشارت إحدى الحالاتمن " مركز بتلكو " إلى الدور الذي يجب أن تقوم به الأجهزة الأمنية لمكافحة العنف ضد المرأة، " التسريع في إتخاذ الاجراءات اللازمة في الشكاوي المقدمة من النساء المعنفات، وإيجاد خدمات نفسية متخصصة في مراكز الشرطة، وأيضاً التشبيك مع الجهات الداعمة للنساء المعنفات وتبادل الخبرات ".

وقد أكدت حالة أخرى من " دار الأمان " على ذلك على حد قولها " يكون لهذه المؤسسات دور هام وفعال من خلال حماية المرأة من العنف، ومعاقبة مرتكبي العنف ضد المرأة وتطبيق الأحكام والقوانين ضدهم للحصول على جزائه من جراء ذلك، وأيضاً الاستجابة لأي شكوى مقدمة من النساء المعنفات وتوجيههم بالشكل الصحيح للمراكز المسؤولة عن رعايتهم وتطبيق القانون على الرجل الذي يمارس العنف ضد المرأة".

– المؤسسات التشريعية(القوانين)، إضافة إلى الأدوار المهمة التي ينبغي أن تقوم بها جميع المؤسسات السالفة الذكر، فثمة أدوار ومهام أخرى ينبغي أن تقوم بها المؤسسات التشريعية، والتي تتمثل في: إصدار التشريعات والقوانين الداعمة لحقوق المرأة، واستحداث الآليات والأساليب الرادعة لجرائم العنف الموجه ضد المرأة، هذا إضافة إلى المطالبة بإزالة جميع أشكال التمييز في القوانين والتشريعات المحلية.

وقد أكدت إحدى الحالات من " مركز بتلكو " إلى أهمية التشريعات والقوانين لحماية المرأة من العنف الموجه إليها، وذلك من خلال " تطوير وتعديل القوانين المحلية لحماية النساء من العنف، وعمل قانون لحماية لأسرة، وإصدار قانون يلزم المعتدي بالاشتراك في برامج تأهيلية".

– دور الدولة، لا شك في أن للدولة دور مهم ومؤثر في مجال مكافحة العنف بصورة عامة، والعنف ضد النساء بخاصة، ولقد كشفت بيانات الدراسة الميدانية أن ثمة إتفاقاً بين المسؤولين على أهمية دور الدولة في مكافحة جميع أشكال العنف ضد النساء، حيث أشارت إحدى الحالات من " دار الأمان " إلى هذا الدور متمثل في " دعم الجهود والخدمات المقدمة من المؤسسات العاملة في مجال مكافحة العنف ضد المرأة مادياً ومعنوياً، وتفعيل دور الدولة في تأسيس المراكز المتخصصة في مجال إيواء المعنفات، هذا إضافة إلى مراعاة أوضاع وظروف النساء العاملات في جميع المجالات، بالإضافة إلى إقرار القوانين الداعمة لحقوق المرأة".

نستنتج من العرض السابق، أن ثمة جهوداً ينبغي أن تقوم بها جميع المؤسسات (الحكومية والأهلية) لمكافحة ظاهرة العنف بصورة عامة، والعنف ضد النساء بصورة خاصة. وأن قيام هذه المؤسسات بهذه الأدوار لا شك في أنه سوف يقلل من معدلات العنف المُمارس ضد المرأة بأشكاله وأنواعه المختلفة. ومن جانب آخر، فإن دور هذه المؤسسات جميعها ينبغي أن يتم على المستويين: الوقائي والعلاجي، وذلك للحد من الظاهرة والتقليل من تأثيراتها السلبية ليس فقط على مستوى النساء المعنفات، ولكن أيضاً على المستويين: الأسري والمجتمعي.

سابعاً: نتائج الدراسة وتوصياتها:

توصلت الدراسة من خلال التحليلات النظرية والميدانية إلى مجموعة من النتائج يمكن توضيحها على النحو الآتي:

أ– نتائج الدراسة:

–نظراً لخطورة ظاهرة العنف ضد المرأة، وتنامي معدلاتها وأشكالها وأنماطها على مستوى جميع المجتمعات المتقدمة والنامية، بدرجات متباينة، فقد شغلت إهتمام الباحثين والمتخصصين ليس فقط في مجال الدراسات السوسيولوجية، بل أيضاً على مستوى الجمعيات والمؤسسات المهتمة بقضايا المرأة ومشكلاتها بصورة عامة. هذه الاهتمامات، قد جاءت نتيجة لتنامي معدلات الظاهرة، وتباين عواملها وأشكالها من مجتمع لآخر، ومن مرحلة لأخرى.

-أكدت الدراسات والبحوث التي تناولت ظاهرة العنف على أن ثمة مجموعة من العوامل والأسباب المتداخلة والمتشابكة، التي تُعد مسؤولة عن أشكال العنف المختلفة التي تتعرض لها النساء في المجتمعات العربية، تلك العوامل تراوحت بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية والنفسية، إضافة إلى المتغيرات التي تتعلق بالتنشئة الاجتماعية. هذا إضافة إلى أن العنف بأشكاله المختلفة إنما هو نتاج للسياق الثقافي والاجتماعي بصورة عامة، ومن ثم، فإن الكشف عن عوامله ومظاهره وأشكاله، يتطلب من الباحث التعامل مع القضية من منظور بنائي ثقافي، وهو الأمر الذي ستركز عليه الدراسة الراهنة.

-على الرغم من الاسهامات النظرية التي قدمها العلماء والباحثين السوسيولوجيين لظاهرة العنف بصورة عامة، والعنفضد المرأة بخاصة من جانب، وعلى الرغم من تعدد وجهات نظرهم وتباينها وفقاً لتنوع وتباين توجهاتهم الفكرية والنظرية، وخلفياتهم الأيديولوجية من جانب آخر، إلا أنه لا يمكن- بحال من الأحوال- النظر إلى هذه الظاهرة الخطيرة من زاوية واحدة، فالظاهرة معقدة ومتشابكة منحيث العوامل المختلفة المسببة لها، وأنها ذات أبعاد وجوانب متعددة، كما أنها تتجسد في أنماط وأشكال كثيرة، وهو الأمر الذي يتطلب من الباحثة تبني رؤية نظرية شمولية، وذلك للوقوف على مختلف المتغيرات المرتبطة بها والمؤثرة فيها في الواقع الاجتماعي البحريني، تلك الرؤية يمكن أن تمكن الباحثة من تحليل وتفسير بيانات الدراسة الميدانية، والتي سيتم الحصول عليها من خلال المقابلات المتعمقة مع بعض النساء اللاتي تم ممارسة العنف عليهن بأشكال مختلفة.

-أوضحت التحليلات الميدانية أن ثمة إتفاقاً بين حالات الدراسة على أنهن تعرضن لأشكال وأنواع مختلفة من العنف من قبل أزواجهن، تلك الأشكال من العنف قد اتخذت مظاهر عدة، تراوحت بين العنف المادي، والعنف الجسدي، والعنف المعنوي والنفسي، والعنف الجسدي، هذا إضافة إلى العنف الممتد إلى أهل الزوجة، والذي يتخذ مظاهر متعددة أيضاً تتراوح بين السب والقذف وتوجيه الإهانات المعنوية واللفظية.

-كشفت التحليلات الميدانية أن العنف ضد النساء أصبح يمثل ظاهرة خطيرة تواجه المجتمع الآن، ومن ثم يجب أن تبذل الجهود من قبل الجهات والمؤسسات الرسمية والأهلية ذات العلاقة بهذه القضية لوضع التدابير والاجراءات المناسبة لمواجهة تلك الظاهرة والحد من انتشارها.

-كما أوضحت بيانات الدراسة الميدانيأن ثمة إتفاقاً بين حالات الدراسة على الرغم من تباين مستوياتهن التعليمية والمهنية والعمرية، فضلاً عن تباين ظروفهن الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، على أن هناك عوامل كثيرة متداخلة ومتشابكة تعتبر هي العوامل المسؤولة عن ممارسة أزواجهن العنف بأشكاله وأنواعه المختلفة ضدهن من ناحية، كما أن ثمة إتفاقاً بينهن على أن تأثير تلك العوامل يعتبر تأثيراً نسبياً وليس تأثيراً مطلقاً.

-أن ثمة إتفاقاً عاماً بين حالات الدراسة في المراكز والمؤسسات المختلفة (مجالات الدراسة)، حول التأثيرات السلبية المختلفة التي تنتج عن ممارسة الأزواج للعنف

بأشكاله وأنماطه المختلفة(الجسدي، المعنوي والنفسي، المادي والاقتصادي، الجنسي، الجسمي والبدني، إضافة إلى العنف الاجتماعي...وغيرها من أشكال العنف الأخرى). هذه التأثيرات تُعد تأثيرات نسبية من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث تعرضت أي منهن لشكل أو أكثر من تلك الأشكال، وهو الأمر الذي يترتب عليه إنعكاسات وتأثيرات خطيرة على كافة المستويات، وهو ما أوضحته البيانات الميدانية السابقة، والتي جاءت على لسان المبحوثات في المراكز المختلفة. هذه التأثيرات تشير بوضوح إلى أننا أمام ظاهرة خطيرة تتنامى معدلاتها في المجتمع البحريني، وبخاصة أن خصائص عينة الدراسة تشير إلى أن الغالبية العظمى من هؤلاء النساء الذين يعانون من تلك الأشكال من العنف هن نساء بحرينيات، كما أن الغالبية العظمى أيضاً من الأزواج مواطنين بحرينيين، وهو ما يزيد الأمر خطورة.

ب-توصيات الدراسة:

إنطلاقاً من النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن وضع مجموعة من المقترحات لمواجهة الظاهرة، جاءت على النحو الآتي:

-ضرورة أن تكون هناك مراكز ومؤسسات متخصصة للإرشاد والتوجيه الأسري، وذلك لتقديم برامج توعية ليس فقط للزواج، ولكن أيضاً للزوجات على كيفية الحياة والمعيشة المشتركة، وكيف يتعامل كل منهما مع الآخر.

-ضرورة أن تهتم الأسرة بعملية التنشئة الاجتماعية للأبناء، بحيث تجنبهم اللجوء للعنف، وخاصة الأبناء الذكور، وهو ما ينعكس على بنيتهم الشخصية واتجاهاتهم وسلوكياتهم في المستقبل.

-التوعية المجتمعية بخطورة ظاهرة العنف بصورة عامة، والعنف ضد النساء بخاصة، ويتم ذلك من خلال عدد من المؤسسات الاجتماعية المنوطة بعملية التوعية مثل: المؤسسات الدينية والمؤسسات الاعلامية.

-من الضروريألا تصمت المرأة أما العنف المُمارس عليها مهما كان نوعه، وأن تطالب بحقوقها الزوجية المختلفة عن طريق المحاكم والجهات المتخصصة ذات العلاقة.

-من الأهمية إجراء دراسات إجتماعية متخصصة للتعرف على أنواع العنف الذي يمارس ضد النساء، والأكثر انتشاراً في المجتمع، والكسف عن عواملة وأسبابه المختلفة، وتأثيراته على المرأة بخاصة والأبناء والأسرة والمجتمع بصورة عامة.

-من الضروري التحرر من العادات والتقاليد المتوارثة، والتي تعمق وتدعم قيم التمييز النوعي ضد المرأة والتحيز للرجل، والتقليل من قيمة المرأة ومن مكانتها وأدوارها في المجتمع.

-تفعيل القرارات والاتفاقيات الدولية والمحلية التي تتعلق بحماية المرأة، وكذلكتفعيل دور الجمعيات النسائية والمؤسسات الأهلية والحكومية الأخرى العاملة في مجال المرأةبخاصة، ومجال الأسرة والطفولة بصورة عامة، من أجل حماية

المرأة والدفاع عن مصالحها على كافة المستويات: المادية والجسدية والمعنوية....غيرها من المجالات الأخرى.

-أن ثمة جهوداً ينبغي أن تقوم بها جميع المؤسسات (الحكومية والأهلية) لمكافحة ظاهرة العنف بصورة عامة، والعنف ضد النساء بصورة خاصة. وأن قيام هذه المؤسسات بهذه الأدوار لا شك في أنه سوف يقلل من معدلات العنف المُمارس ضد المرأة بأشكاله وأنواعه المختلفة. ومن جانب آخر، فإن دور هذه المؤسسات جميعها ينبغي أن يتم على المستويين: الوقائي والعلاجي، وذلك للحد من الظاهرة والتقليل من تأثيراتها السلبية ليس فقط على مستوى النساء المعنفات، ولكن أيضاً على المستويين: الأسري والمجتمعي.

المراجع

1- العنف ضد المرأة: الأسباب والعلاج، bshra.com/677/alonfthadalmara.htm
2- إبراهيم الحيدرى، العنف ضد المرأة، 2012، elaph.com/web/opinion/2012/3/721322.html
3- هيفاء أبو غزالة، تقريـــر حول العنف ضد المراة (مصر، الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين، 2009 www.nesasy.org
4- رزأبو دون وآخرون، المعجم النقدى لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص ص 395-396.
5- لطيفة توفيق، الوقاية من العنف الأسرى، المؤتمر الإقليمى العربى لحماية الأسرة، الأردن، 2005 http://www.amanjordan.org/aman-studies/univew.php?
6- للمزيد من التفاصيل حول تعريف العنف أنظر:
- الفايز، ميسون علي، العنف الموجه للمرأة، دراسة في محددات وآفاق المستقبل، ط1، ص ص 39-41.
- على اسماعيل مجاهد، تحليل ظاهرة العنف وأثره على المجتمع، www.policeme.gov.bh
ـ عدلي السمري، " العنف في الأسرة: تأديب مشروع أم انتهاك محظور، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2002 ص: 44.
ـ الأمم المتحدة، اتفاقية القضاء علي جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 1993.
ـ ابن نجم الحنفي، الأشباه والنظائر، بيروت، دار الكتب العلمية، 1993، ص 282.
- تقريـــر حول العنف ضد المرأة (مصر، الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين، 2002 www.nesasy.org
-World Health Organization (WHO)," World Report on Violence and Health: Summary", Geneva, 2002, p.4.
- Mona O,Moore, " Defining Violence: Towards Apupil Based Definition",www.sechoolballying.eu
- Peter Kaufman, "Understanding Violence Sociologically", 2004,www.everydaysociologyblog.com
7- تقرير حول العنف ضد المرأة، دائرة الدراسات والسياسات، الإدارة العامة للتخطيط والسياسات، وزارة شؤون المرأة، السلطة الوطنية الفلسطينية، 2009، ص 2.
8- منظمة العفو الدولية، مصائرنا بأيدينا، فلنضع حداً للعنف ضد المرأة، ط1، 2004.
9- تقرير دراسة العنف ضد النساء في مصر، ملخص النتائج، إبريل 2009ن ص 6.
10- للمزيد من التفاصيل حول تعريف العنف ضد المرأة أنظر:
- سليمان عبد العظيم، أشكال العنف ضد المرأة، ديوان العرب، ديسمبر 2006، www.diwanalarab.com
- مسعودة خنون، ظاهرة العنف ضد المرأة من منظور سوسيولوجي، www.aranthropos.com
- حسين درويش العادلي، العنف ضد المرأة: الأسباب والنتائج، مجلة النبأ، العدد 78، 2005
-Sandra K. Beeman, "Evaluation violence against women, research Reports, Applied Research Forum, www.vawnet.org

– “Violence against Women: Assessing the situation Jordan”, www.un.org
– “Violence against Women, Definition and scope of the Problem, www.who.int
–“Neglect, Abuse and Violence against older Women, Economic and Social Affaire, United Nation, New York,2013.
– “Violence against Woman “, https://en.wikipedia.org
“Domestic Violence against Women and Girls”, Unicef, No,b–june,2000,www.unicef–irc.org
– أمل العواودة، العنف ضد المرأة العاملة في الأردن، سبتمبر 2004، www.diwanalarab.com
11–See:
–kishor, Sumita and Kiersten. Johnson, “Profiling Domesting Violence: Amulti–Country Study”, Columbia, ORC MACRO, Measure DHS+,2004.
http:www.measuredhs.com
– Ramiro, Lauries,Fatma Hassan and Abraham Peedicayil, “ risk markers of Sever Psychological Violence against Women: A world Safe Multi–Country study, Injury Control and Safety Promotion, 2004, 11:2, pp.131–137.
– World Health Organization (WHO),” How Multi–Country Study on women’s, Health and Domestic Violence against Women, GENEVA, 2005.
12: See:
–WHO Multi–Country, “Study on Women’s, Health and Domestic Violence against Women, GENEVA, 2005.
– Rosel,J Campbell and J Club, “ The Role of Social Support and Family Relationships In Women’s, Responses to Battering Health Care For Women 1,International,2000.
13– See: – Rani, Marnju, Sekhar Bonu and Nafissatou Diop–Sidibe, “An Empirical Investigation of Attitude Towards Wife–beating among Men and Women in Seven Sub – Saharan an African Countries”, African Journal of Reproductive Health, 2004, pp.116–136.
14– See:
– Hammamsy, L. “Early Marriage and Reproduction in Two Egyptian Villages,” Cairo: Population Council/UNFPA Occasional Papers, 1994.
– De Jong, Jocelyn, Rana Jawad, Iman Mortagy, and Bonnie Shepard, “ The Sexual and Reproductive Health of young People in Arab Countries and Iran,” Reproductive Health Matters, 13:25, May, 2005,pp.49–59.
15– أنظر:
–آمال عبد الهادي، الخروج من دائرة العنف، دليل مناهضة العنف ضد النساء، دار نشر

الطلائع، 2004.
– ناهد رمزي، عادل سلطان، العنف ضد المرأة، رؤية النخبة والجمهور العام، المجلس القومي للمرأة، 1999.
– Fakhr El Islam M, “Social Psychiatry and the Impact of Religion”, In Okasha, A, May, M (eds), Images in Psychiatry: AN Arab Perspective, WPA Publications, Cairo,2001, pp. 37–51.
16– عصام عدوني، العنف والتمييز ضد المرأة في المغرب، مقاربة سوسيولوجية، المستقبل العربي،
www.caus.org.1b
17– براهمة نصيرة، المرأة والعنف في المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأشكاله، أسبابه، تمثلاته الاجتماعية في الجزائر، دراسة سوسيوأنثروبولوجية لظاهرة العنف في إقليم جيجل،
Revues.univ–ouargla.dz
18– عزة كريم، دور ضحايا الجريمة في وقوعها، مؤتمر البحوث الاجتماعية...المهام – المجالات – التحديات، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1999، ص ص 546–547.
19– مديحة أحمد عبادة، خالد كاظم أبو دوح، الأبعاد الاجتماعية للتحرش الجنسي في الحياة اليومية، دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج، مركز الحضارة العربية للأعلام والنشر والدراسات، يناير 2007، ص 129.
20– هدى آل محمود وآخرون، الوعي المجتمعي بالعنف الأسري في مملكة البحرين: دراسة استطلاعية، جمعية الاجتماعيين البحرينية، دار الأمان، ديسمبر 2010، ص ص 49–50.
21– أحمد زايد وآخرون، العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2002، ص ص 1–2.
22– مسعودة خنون، ظاهرة العنف ضد المرأة من منظور سوسيولوجي، مرجع سابق.
23– إيف ميشو، " العنف "، في: مجموعة مؤلفين، تساؤلات الفكر المعاصر، ترجمة محمد سبيلا، دار الأمان، الرباط، 1990، ص 80.
24– أنظر:
– فاروق محمد العادلي، التنشئة الاجتماعية الأسرية للطفل، حولية الانسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد 47، 1984، ص 30.
– عبد الرحمن عيسوي، سيكولوجية الجنوح، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص 79.
– حسن محمد حسن، العنف الأسري، دار المعرفة، القاهرة، 2001.
25– باربارا ويتمر، الأنماط الثقافية للعنف، ترجمة ممدوح يوسف عمران، عالم المعرفة، العدد 337، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2007، ص 56.
26– تقرير حول العنف ضد المرأة، دائرة الدراسات والسياسات، الإدارة العامة للتخطيط والسياسات، مرجع سابق، ص 3.
27– سمير عبد الله حسن، النظام الاجتماعي من منظور بنائي وظيفي، مجلة جامعة دمشق، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، 2003، ص 310.
28– أنظر:
– أحمد محمد عبد الخالق، أصول الصحة النفسية، دار المعارف، القاهرة، 1993.
– R.E.dobash R.P. Dobsh, “Domestic Violence: sociological

Perspectives', International Encyclopedia of Social and Behavioral Sciences, 2001,pp. 3830-3834.
- Thomes W Blume, "Social Perspectives on violence", Michigan Family review, Vol,2, Issue 1, 1996,pp9-23.